وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية / معهد : الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم 44 / 2022

المسيلة في :2022-05-25

شهادة نشر مطبوعة على الخط

(خاص بملف الترشح للأستاذية)

بناءا على إشهاد خلية التعليم الإلكتروني بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة, وبعد الإطلاع على مصادقة الهيئة العلمية نشهد بأن الأستاذ(ة) : **إسماعيل زروقة** قام بنشر دروس على أرضية التعليم عن بعد Moodle , وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عبر الخط . للمقرر الدراسي : **الاقتصاد السياسي** , مستوى : **الاولى ليسانس** , تخصص : **علوم سياسية**

نائب العميد للبيداغوجيا :

نائب العميد المكلف بالدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة

حمزة يحياوي

الهيئة العلمية :

رئيس المجلس العلمي

أ.د/ لجلط فواز

أصدرت هذه الشهادة بطلب من المعني لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعةمحمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

WWW-UNIV-MSILA.DZ

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohammed Boudiaf – M'sila

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم :08../ك ح.ع س/2022

المسيلة في: 09 جانفي 2022

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم:2021/06/21 (الواحد والعشرون من جوان ألفين و واحد وعشرون) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

د/ بورنان عمر (جامعة المسيلة).

د/ كليوات السعيد (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور: زروقة اسماعيل / قسم: العلوم السياسية / المعنونة بـ :" الاقتصاد السياسي".

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

الدكتور: لحلط فواز

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
MOUHAMED BOUDIAF UNIVERSITY – M'SILA
LOCAL COMMISSION FOR ADMISTRATION DIGIZATION

N°:07/2022

M'sila at : January 3, 2022

CERTIFICATE

THE DIRECTOR OF DIGITIZATION CERTIFIES THAT زروقة إسماعيل HAS POSTED A COURSE ENTITLED الاقتصاد السياسي *ON M'SILA UNIVERSITY MOODLE PLATFORM WITHIN THE UNIVERSITY YEAR P2021/2022.*

/DR. KAMELEDDINE HERAGUEMI
DIRECTOR OF DIGITIZATION

DELIVERED FOR USE AS PERMITTED BY LAW

جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مطبوعة

الاقتصاد السياسي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة

السنة الأولى ليسانس

اعداد الدكتور:

إسماعيل زروقة

السنة الجامعية :2021/2020

مقدمة

يعتبر الاقتصاد السياسي احد الحقول المعرفية المهمة في تكوين طلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية، لما يتيحه لهم من فهم الظواهر المركبة التي عجز علم السياسة لوحده عن تفسيرها، و علم الاقتصاد أيضا، فهو علم عابر للتخصصات interdisciplinaire ، يستند الى مقاربات نظرية خاصة ، تعالج مواضيع محددة و دقيقة ، تمتاز بالضبابية و التعقيد و عدم الوضوح ، لكونها حركية ديناميكية ، و تخضع في تفكيكها و تحليلها الى مجموعة من المناهج المتخصصة ، لمحاولة بناء مقاربة شاملة لفهم ظواهر الاقتصاد السياسي ، من زاوية كلانية شمولية ، عبر حصر المتغيرات الاقتصادية و السياسية ، و تفكيكها الى مؤشرات قابلة للملاحظة و الاختبار و القياس.

فالمواضيع الحديثة في مجال الاقتصاد السياسي كالطاقة و الهجرة و الازمات العالمية ، فرضت على الدارسين ضرورة التحكم الجيد في هذه المادة ، وهو ما تحاول هذه المطبوعة البيداغوجية من الوصول اليه ، عبر تتبع التطور الكرونولوجي لعلم الاقتصاد السياسي ، مع تبيان علاقات التأثير و التأثر مع الحقول المعرفية الأخرى المتداخلة ، و كذا المفاهيم المشابهة التي ربما تكون محل تساؤل من طرف طلبة السنة الأولى ليسانس، إضافة الى محاولة الإحاطة بأهم المدارس التي افرزها حقل الاقتصاد السياسي ، كالمدرسة التجارية و الفيزيوقراطية ، مرورا بالمدرسة الليبرالية ، ومحاولة نقدها من طرف المدرسة الاشتراكية ، و كذا بروز المدرسة الكينزية محاولة تصحيح الاختلالات البنيوية التي افرزتها المدرسة الليبرالية، وصولا الى المدارس الأخرى التي تنظر الى ظواهر الاقتصاد السياسي من زوايا مختلفة عن سابقاتها .

أولا تعريف الاقتصاد السياسي:

يقصد بكلمة الاقتصاد اصطلاحا الندرة التي خلقت لنا الحاجة إلى الاقتصاد وبالتالي فالاقتصاد هو علم تسيير الندرة، أما كلمة السياسي أنه لا يمكن أن يكون اقتصاد إن لم تكن هناك سوق وهذا ما يؤكد على دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد.

إذن كلمة اقتصاد في اللغة العربية مشتقة من فعل قصد ولها عدة معان والقصد هو الاعتدال في السلوك كله، كما جاء في لسان العرب قديما القصد في الشيء أي عدم الافراط وهو ما بين الاسراف والبخل في المعيشة.

اما في اللغة الفرنسية ECONOMIE فهو من اصل الكلمة الاغريقية OIKOS اي المنزل و NOMOS اي التدبير وبالتالي تصبح تسيير شؤون المنزل فهي تعبير عن القواعد والطرق في ادارة المال، وعند اضافة POLITIC تصبح تدبير شؤون العامة او المدينة، ولم يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي الا في القرن 17 من قبل المفكر الفرنسي انطوان دي مون كريتان في كتابه المطول في الاقتصاد السياسي[1].

استخدم آدم سميث Adam Smith – مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على ما يدعى اليوم" علم الاقتصاد "وقد عرَّفَ كل من غاري بيكر Garry Beker – وأنتوني دونز Anthony Downs – و برومو فري Brumo Frey – الاقتصاد السياسي على أنَّه" :تطبيق الاقتصاد المنهجي أي ما يدعى بالنموذج الفاعل المنطقي the rational actor modelعلى كل أنماط السلوك البشري."

كما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنَّه" :استخدام نظرية اقتصادية محددة تفسر السلوك الاجتماعي".

[1] إسماعيل محمد هاشم ، **علم الاقتصاد** ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1975، ص12.

فيما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنَّه" مجموعة التساؤلات لقضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية، تلك القضايا التي لابد من دراستها وتحريها بأيَّة وسائل نظرية أو منهجية متيسرة حالياً.

نستنتج من التعاريف السابقة أنَّ الاقتصاد السياسي هو ذلك التأثير المتبادل للوسائل المختلف لترتيب وتنظيم الفعاليات البشرية :في مجال الدولة والسوق .

قدم علماء آخرون تعاريف مشابهة، فمثلاً تعريف تشارلز ليندوم lindom سنة1977 م يقترح المبادلة والسلطة على أنهما المفهومان المركزيان في الاقتصاد Charles – السياسي، في حين يستخدم بيتر بلاو Peter Blau – سنة1964 م مفهوم المبادلة والاكراه.

كما عرف محمد دويدار الإقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية ، أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات " أي العلاقات التي تخص إنتاج و توزيع الأشياء العادية و الخدمات بغية تلبية إحتياجات أفراد المجتمع[2].

1-التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات و تكوين الثروات:

أ -فكرة إشباع الحاجات:

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي ، و بالتالي فإنهم يروا أن إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الاقتصاد.

و يؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف الى إشباع حاجة أو رغبة ، فزيارة متحف أو قراءة صحيفة لا يمكن القول بأن

[2] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة**ـ ، عالم المعرفة ، اوكتوبر 1997، ص 54.

هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد . و لذا فإن أصحاب هذا الرأي يروا بأن الحاجة من الحاجات المادية حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها داخلا في حيز الاقتصاد . إلا أن هدا التعريف السابق يعتبر أيضا تعريف ضيق النطاق باعتبار أننا نتطلع في الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هو مادي أو غير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي ، تعريف يفسح مجالا لكل الدوافع التي يمكن أن توحي بهذا النشاط.

و يمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هو تعريف واسع إذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات ، و هو ضيق جدا إذا حددنا الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواه[3].

ب –فكرة تكوين الثروة:

يرى أصحاب هذا الرأي و منهم آدم سميث و جون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة". أما الاقتصادي الإنجليزي Alfred Marshall ألفريد مارشال فيعرف الاقتصاد بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية" ، حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي و الاجتماعي الذي يكرس لتحقيق و استخدام الشروط المادية للرفاهية.

الاقتصاد لدى مارشال هو من ناحية دراسة للثروة و من ناحية أخرى هو جزء من دراسات الإنسان.

أما ساي J.P.Say فيعرف الاقتصاد "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها". إلا أن هذا التعريف وجه له نقد على أساس أن الثروة تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد الى جانب هذه الأموال الخدمات التي لا تنسجم في شيء مادي ، و لها مع ذلك منفعتها و قيمتها كالخدمات التي يقدمها الأساتذة و الأطباء و غيرهم ، فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

[3] David W. Pearce, **The Dictionary of Modern Economics**, U Mc Millan Press, London, 1983, p 27.

-إن التعاريف السابقة اعتمدت المعيار المادي كأساس لها ، و هنا يبدو تأثير الفيزوقراط (الطبيعيين) على الاقتصاديين التقليديين: مثال آدم سميث حيث أن الفيزوقراط حددوا النشاط الاقتصادي على خلق المادة و ليس خلق المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا ، و كما هو متعارف عليه يعني خلق المنفعة و ليس خلق المادة . من هذا كان النقاش حول تحديد مفهوم الثروة و هل هو محدد في الثروة المادية أم يشمل الخدمات أي الثروة الغير مادية. فالتركيز على الإنتاج و وسائله ثم طرق زيادة الإنتاج و توزيعه ...الـخ، من شأنه أن يضيف الى مجال الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات استقر الرأي على إعطائها الصفة الاقتصادية ، لأن لهذه الخدمات دور فعال في حياة الإنسان و رفاهيته و على علم الاقتصاد الاهتمام بها إذا أريد لهذا العلم أن لا يكون منقوصا و يشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي[4].

2 -التعريـف على أسـاس فكرة التبادل :

لقد تزعم G.Pirou ك.بيرو هذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الإقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات ، لذلك فإنه يعرف الإقتصاد السياسي بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه، و ان عمليا ت التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال و السلع و سداد الحاجات". و من هذا التعريف نستخلص بعض النتائج التي تدلنا على طبيعة الإقتصاد السياسي:

- أن الإقتصاد السياسي هو علم خاص بالمجتمعات البشرية.
- أن الإقتصاد السياسي هو علم إجتماعي ، حيث لا يوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد و السلع المادية ليست بعلاقة اقتصادية حسب أصحاب هذه النظرة . ففعل المبادلة لا يتم الا في المجتمع و بين الوحدات في هذا المجتمع ، فأثناء تخلي الفرد عن

[4] راشد البراوي ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1976، ص 72.

حاجة ما للحصول على حاجة أخرى لا يملكها تتجلى العلاقة الإقتصادية و يبرز الفعل الإقتصادي.

– أن قيمة السلع و الخدمات لا يمكن لها أن تحدد الا أثناء عملية التبادل ، فقيمة السلعة تبقى كامنة داخلها الى أن تتم عليها عملية التبادل فتنتقل القيمة حينها من الصعيد الكامن الى الصعيد الموضوعي و الواقعي.

– ان" الفعل الاقتصادي" يختلف عن الفعل المجاني ، أي ان العملية الاقتصادية تتعلق و ترتبط بالأخذ و العطاء بالمقابل بينما الفعل المجاني يتم دون مقابل ، علما بأنه يمكن القول بأن الواهب لشيء ما ينتظر الاعتراف بالجميل . الا أن هذا التعويض معنوي لا مادي.

– ان عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الأسعار لذلك فهناك من عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الأسعار ، و لهذا الراي أهمية كبيرة من حيث إدخال النقود في الدراسة الاقتصادية لما لها من دور كبير في الحياة الاقتصادية إلا أن التبادل يمكن أن يتم بشكل عيني (نظام المقايضة) بدون حاجة الى النقود.

الا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات ناتجة عن عدم شمول علم الاقتصاد للعديد من التصرفات الاقتصادية و التي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

–الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة فهو يزاول نشاطا زراعيا و على علم الاقتصاد الاهتمام به.

–الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية ، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أو مبادلة[5].

–نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

3 –التعريف على أساس الندرة:

[5] Barry Clark, "**Political Economy – a Comparative approach",** prager Publishers, one Madison Avenue, New York, 1991, p44.

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هو الكفاح ضد الندرة ، و من أبرز التعاريف في هذا المجال هو للاقتصادي روبنز L.Robinz حيث يبين بأن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات و وسائل نادرة ذات استعمالات متعددة". و حسب هذا التعريف فان علم الاقتصاد يقوم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها ، مع الإشارة الى أن حاجات الانسان متعددة و تحدها ندرة الأشياء و عدم كفايتها لاشباع حاجاته و تحقيق غاياته اضافة الى القيود الثلاثة التالية:

-القيود (الحدود) العضوية و البسيكولوجية ، اذ لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء في آن واحد.

-الحدود التي تقيمها في وجه الانسان الوسائل القليلة التي يملكها فهو غالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته.

-حدود الزمن، فالحياة قصيرة نسبيا و الوقت سلعة ثمينة لانه نادر ، فعلى الانسان ان يكيف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه.

من خلال هذا التحليل يمكننا الاشارة انه لا يمكن للأفراد ان يشبعوا كامل حاجاتهم و ذلك نظرا للقيود الثلاث التالية:

-1ندرة الوسائل لتحقيق كامل الغايات.

-2الاختيار بين بدائل عديدة لأهداف كثيرة.

-3الكلفة التي على الفرد ان يدفعها لتحقيق غاية واحدة من غاياته.

إن هذه القيود هي التي تفرض على الفرد أن يقوم بعملية المفاضلة بين الغايات المتعددة و القيام بالتقديرات التي توصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق أكبر اشباع .و تجدر الاشارة الى ان هنري قيتون H.Guitton يضيف الى عامل الندرة عاملا آخر هو عامل عدم التلاؤم . فقد توجد السلع و الحاجات بكثرة في مكان معين فتفيض عن الحاجة مما يستوجب نقلها الى مكان آخر بحيث نتمكن من سد احتياجات غير مشبعة . ان

هذه العملية تدعى " بتكييف" توزيع السلع حسب الحاجة اليها في المكان و الزمان. ثم ان الندرة في السلع تفرض على الانسان نوعا من الاختبار ، فهو كي يحصل على هدف معين واحد عليه ان يضحي بأهداف أخرى، فالاختيار يوجب التضحية والتضحية ثمن و كلفة[6].

4-التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي:

لقد طور ماركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه نقد الاقتصاد السياسي ليحوله الى علم دراسة قوانين تطور المجتمع ، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ قانونيه تطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى آخر فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و الخدمات و توزيعها على المستهلكين أي اولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية او الجماعية . أما اوسكار لانجه O.Lange فانه يعرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه فيقول "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الانتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، و اذا أطلقنا على انتاج السلع و توزيعها تعبير النشاط الاقتصادي لأمكننا القول بان الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية."

بعد أن تعرضنا للتعاريف السابقة نورد تعريف للاقتصادي الفرنسي R.Barre باعتباره تعريفا فيه نوع من الشمولية ، حيث يعرف الاقتصاد بانه "هو علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحددة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة". من التعريف السابق يمكننا استنتاج مايلي:

-1الاقتصاد هو تصوير لطرق ادارة و تنظيم الطرق النادرة التي تظهر للواقع الاقتصادي.

---

[6] جمال الدين محمد سعيد ، **النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية و الاشتراكية** ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2001، ص 22.

-2البحث في فكرة الانسجام في ادارة الموارد النادرة هذه، فالوقائع الاقتصادية تبدو أثناء التدقيق و كأن فيها بعض النمطية و التشابه و التكرار الذي يغلب على سلوك البشر ، فمهمة الاقتصاد هي البحث عن قوانين دائمة و صحيحة لتصرفات البشر.

-3يتضمن الاقتصاد توجيها للسياسة الاقتصادية التي يجب ان تتبع وفقا لبعض الأهداف السياسية و الاجتماعية ، فالاقتصاد يقوم باقتراح سياسة اقتصادية تكون الرابطة بين الوسائل الموجودة و الاهداف المرجوة.

-4الاقتصادي يقوم بوضع قواعد الاستعمال الامثل للموارد المتاحة في البلد.

أما نيكيتين P.Nikitine فيعرف الاقتصاد السياسي بانه "علم تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج ، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر . و ان هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على انتاج و توزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نمو هذا المجتمع." و حسب اصحاب هذه المدرسة فان الاقتصاد السياسي "يعنى بالقوانين الاجتماعية للانتاج و التوزيع ، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لانتاج السلع و توزيعها على المستهلكين."أو هو "العلم الذي يدرس تلك العلاقات الاجتماعية التي تتشكل بين الناس بخصوص انتاج و توزيع و تبادل و استهلاك الخيرات المادية ، هذه العلاقات هي ما يطلق عليها علاقات الانتاج[7]."

-5 تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية: L'épistémologie

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي حسب وجهة النظر هذه بانه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشا بين افراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات . و هي العلاقات التي تتعلق بانتاج و توزيع الأشياء المادية و الخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع ، أي اللازمة لمعيشة افراد المجتمع ، معيشتهم المادية و الثقافة."

[7] Clark, **op.cit** , p46

ثانيا موضوع الاقتصاد السياسي:

يحاول المجال البحثي لعلم الاقتصاد السياسي معالجة المواضيع التي عجز عن تفسيرها و تفكيكها و استشرافها علم السياسة لوحده و علم الاقتصاد لوحده ، فظهرت الحاجة لبروز مجال معرفي عابر للتخصصين interdisciplinaire يحاول قراءة الظواهر من مقاربة مركبة ، فمثلا موضوع النفط حاولت الدراسات الاقتصادية جاهدة ان تقدم تحليلات لفهم الظاهرة محل الدراسة ، ولكنها امتازت بالقصور و الضبابية و عدم الوضوح ، و قدمت تفسيراتها انطلاقا من ابعاد اقتصادية خالصة ، بالتركيز على قاعدة العرض و الطلب من جهة ، و مستندة على مؤشرات التكلفة و الجودة و الزمن ، مستبعدة تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة ، كالأزمات و الحروب على الأسعار و وفرة المنتوج .

نفس الشيء نلاحظه على موضوع الهجرة التي تحاول الدراسات الاقتصادية معالجته من متغيري العرض و الطلب في سوق العمل ، و محاولة الفئات المهاجرة البحث عن وضع اقتصادي افضل لتسيير أمور حياتها ، لكن في المقابل علم السياسة يحاول بدوره ان يعالج الظاهرة انطلاقا من مرتكزات سياسة خالصة كالبحث عن الامن ، و التخلص من السلطة الدكتاتورية في بعض الأحيان ، محاولة الايجاد عن بيئة لممارسة الحريات السياسية و المدنية ، كحرية التعبير و حرية الانتخاب و غيرها .....

فموضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط المتعلق بانتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد.

فالانسان يعيش وسط الجماعة و هو يحتاج الى اشياء مختلفة و ذلك حسب كل مرحلة معينة من التطور التاريخي ، فهو يحتاج الى الأكل و الملبس .....الخ[8].

و الانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات لا يمكن اشباعها من ذاته ، وانما لكي يتم ذلك

[8] باهر محمد علثم ، **المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي** ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ،1993، ص 151.

يتعين عليه ان يتوجه الى الطبيعة و بعض هذه الحاجات حياتي–بيولوجي–،لا بد من اشباعها للمحافظة على الحياة ، اما بعضها الاخر فينتج عن كون ان الفرد يعيش ضمن الجماعة و تقررها مجموعة العوامل المعقدة التي تشكل ما يسمى بثقافة المجتمع كما هو الحال في الغذاء مثلا. و قد تكون حاجات الانسان فردية او جماعية و هذه الاخيرة ناجمة عن حقيقة كون الناس يعيشون معا في جماعة ، كالحاجة الى الامن و بعض انواع التسلية بالرغم من ان الحاجات الانسانية مستمدة اصلا من الضرورة الحياتية ، فإنها ناتجة عن وجود المجتمع و متكيفة حسب مراحل التطور التي بلغها كل المجتمع. فالأشياء المادية كالخبز و الملابس ....الخ الضرورية لإشباع الحاجات الانسانية تسمى بالسلع و ما هي الا وسائل مادية لإشباع الحاجات الانسانية و هذه الوسائل مستمدة من الطبيعة. توجد وسائل اخرى لا تقتضي نشاطا انسانيا لإعدادها للاستعمال الانساني كالهواء اللازم للتنفس مثلا و هذه لا يهتم بها علم الاقتصاد السياسي .الا ان معظم وسائل اشباع الحاجات الانسانية مستمدة من الطبيعة عن طريق استخراجها و تحضيرها ، او عن طريق تحضير خصائصها الطبيعية و الكيمياوية او عن طريق نقلها عبر المكان و المحافظة عليها عبر الزمان.

الانتاج –العمل –تتضمن العملية الاقتصادية نشاطات انسانية مستمرة التكرار و يقصد بها عملية الانتاج و التوزيع و هذا ما يوضح اصطلاح العملية الاقتصادية ، (اذ تعني كلمة عملية هنا نشاطا بشريا مستمر التكرار. و لا يمكن ان نشاهد نمطا من الضوابط الا في مثل هذه العملية فقط ، أي في النشاط البشري مستمر التكرار . و على وجه الدقة، ينصب اهتمام الاقتصاد السياسي على دراسة قوانين هذه العملية ، أي دراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية).و هذا يعني ان انتاج السلع و توزيعها. و يسمى النشاط الذي يكيف الموارد الطبيعية و يجعلها سلعا بالإنتاج. كما ان السلع الناجمة عن هذا النشاط تسمى منتوجات. فالأشياء المادية بوصفها وسائل لإشباع الحاجات الانسانية تسمى

سلعا ، اما حين اعتبارها ناجمة عن نشاط انتاجي انساني تسمى منتوجات[9].
و يقصد بالإنتاج العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة التي لم تكن موجودة من قبل .و الناس خلال عملية الانتاج و في اطار العلاقات التي تربطهم) علاقات الانتاج) ينتجون الخيرات المادية (اموال الانتاج و اموال الاستهلاك)،و كذلك الخدمات الضرورية في معيشتهم فاثناء عملية الانتاج يقوم الافراد بتكييف المواد الطبيعية و تغيير اشكالها و خصائصها من اجل اشباع حاجاتهم.

و يمكن من خلال ماسبق اثارة الملاحظات التالية:

-1يدرس علم الاقتصاد السياسي كل أشكال التصرف الإنساني في مقاومته للندرة .وإدارة الموارد النادرة لا ترتد إلى مجرد المبادلة الحرة بمقابل، وإنما تشمل أيضاً استخدام الجبر أو الإكراه العام والخاص الذي تمارسه الدولة أو بعض الأفراد أو الجماعات ذات السلطة أو السطوة، كما تتضمن الالتجاء إلى المنح أو التحويلات دون مقابل للمنتجات أو النقود مثل الإعانات الاجتماعية.

-2يدرس علم الاقتصاد السياسي العلاقات بين غايات النشاط الإنساني والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، ولكنه علم محايد بالنسبة للغايات. فهذه الأخيرة متعددة ومتباينة، ولا يدخل في مهمة علم الاقتصاد شرحها أو تقويمها .ومع ذلك فإن من مهام علم الاقتصاد أن يبين كيفية حكم الغايات للنشاط الاقتصادي للإنسان وكيف أن تحولها وتغيرها يؤثر على صيغ هذا النشاط. وينتمي إلى علم الاقتصاد البحث عن الغايات المتعددة للفعل لتحديد الملائم والقابل للتحقيق من بينها، والطرق الاقتصادية الأنسب لتحقيقها.
ومن هذا التعريف يمكن أن يحدد محتوي علم الاقتصاد السياسي:

[9] بيتر تايلور، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر – الاقتصاد العالمي – الدولة القومية**، عالم المعرفة ، جوان2002، ص 295.

-1يهتم علم الاقتصاد السياسي في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة التي تظهر في الزمان والمكان .فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

-2يهتم علم الاقتصاد السياسي في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر وآثارها، وإيضاح العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها. فالنظرية الاقتصادية تستنبط من الواقع شرحا مبسطا لتشغيل اقتصاد معين، وتقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية .

-3يساهم علم الاقتصاد السياسي في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق.

-4في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد السياسي قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية[10] .

من جهة أخرى، وامتدادا لبيان محتوى علم الاقتصاد السياسي، يعرف الفريد مارشال (1842- 1924) علم الاقتصاد السياسي بالقول" إن الاقتصاد السياسي هو دراسة للبشرية في ممارسة شئون حياتها العادية". وعلى الرغم من شمول التعريف لمسائل غير اقتصادية، أو تخرج عن نطاق علم الاقتصاد السياسي، إلا أنه يرد على ذلك بأنه لا يوجد في السلوك البشرى أو الإنساني الكثير الذي يمكن استبعاده من نطاق علم الاقتصاد السياسي، وباعتباره منبت الصلة بالموضوع. غير أنه لأغراض عملية، تدور اهتمامات علم الاقتصاد السياسي حول الإجابة على الأمور والأسئلة المحورية التالية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأسئلة

[10] حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، **ما العولمة** ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 2000، ص 42.

تتغير بدرجة كبيرة من حيث إلحاحها مع تغير البيئة المحيطة التي تحدد الإجابة عليها محتوى علم الاقتصاد السياسي.

ثالثا علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة،الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع)...، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة ويحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الافراد داخل المجتمع و في سياق تطورها وتغيرها عبر الزمن، ولا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

و لكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، و جد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي و التوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، و بناءا على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات و تدرسها منفردة، و لكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير و التي تحاول كلها تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين الافراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني و الزماني المتغير. و على اعتبار علم الاقتصاد السياسي أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه ونظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق و مناهج و مواضيع تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم، وسنحاول من خلال هذا العنصر فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى .

1-علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد الا واحد منها فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى، فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، اذ يؤثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الأخير. كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضا في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في إطار علم الاقتصاد السياسي أو علم الاجتماع، فالأولى تميل إلى تفسير الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، والثانية تزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي[11].

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا:

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، ويسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر...الخ، فحالات السكان وحركتهم وبناهم الفكرية وطباعهم وبيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغ ا رفي في أبحاثه، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه

[11] محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الإسكندرية، دار المعرفة، 1993، ص76

الأساسية: القوة العاملة كما و كيفا، و كذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

3- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذه الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي –الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط – ، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.

كما أن تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف ب"الجغرافيا الاقتصادية"، وهي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد عوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل ورأس المال[12].

4- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديموقراطية، و قد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي وآخر، والمقصود بالشكل الإطار القانوني والحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي. فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل:

[12] دويدار ، **مرجع سابق** ، ص82.

القانون التجاري، وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، و قانون التأمين، قانون الملكية ...الخ.

5- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقررها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين، ويعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد والسياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية) الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الولايات المتحدة الامريكية لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي.

الثورات في المنطقة العربية منذ2011 تلعب فيها العوامل الاقتصادية دورا بارزا في تصاعد الموجات الاحتجاجية .(كما أن دارسي النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق

الاقتصادية للافراد والتأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة و الافراد[13].

6- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للافراد، فسلوك الافراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بد ا رسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للافراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، فهذا الأمر يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وإيجاد حلول في حالة حدوث تذبذبات في الدورة الاقتصادية.

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد التقليدي انطلق

أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية و تعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها .فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور،

لنفرض مثلا شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الافراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم و لشراء الذهب، و هذا ما جرى فعلا عام1929 ، عام الضائقة و الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة و قوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب و قل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة .بصورة

[13] دويدار ، **مرجع سابق** ، ص 83

أخرى الشائعة خطرة و خطيرة، فهي و إن كانت تحمل أخبار بلا أساس من الصحة لا تلبث و أن تضر بالاقتصاد و تخلق بذلك "أساسها"، و إن كانت الشائعة مدعومة بأساس واقعي فإنها تزيد من حجم قوة الواقعة و كبر تأثيرها على المجتمع الاقتصادي، حتى أن "ألبير أفتاليون "Albert Aftalion الاقتصادي الفرنسي يبني كامل نظريته النقدية على أساس نفسي.

7- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ:

يستهدف علم التاريخ رصد لمختلف وقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية التي تعتبر مادة للتاريخ، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، باعتبار أن جزء امن الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية .لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للتابع الم ا رحل التاريخية، و هذا ما يؤكده كارل مارس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي (الجدلية المادية/المادية التارخية)، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرت الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ و يدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة و هي الاشتراكية ثم الشيوعية، نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية

الخاصة و الطبقة البورجوازية، و هكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج و الملكية.[14]

8- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تبويبها و تحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث ان دراسة الظواهر و المشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها.

9- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج ، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى مؤشرات رياضية .ويعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين و التحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك .ومع تزايد إستخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضيMathematical Economics و كذلك الاقتصاد القياسي Econometrics الذي يجمع كلا من الرياضيات و الإحصاء.

رابعا مناهج الاقتصاد السياسي:

يشير الحديث عن طرق البحث في الإقتصاد السياسي عموما مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والإجتماعية بإعتبارها من المسائل التى تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما وذلك بسبب الإرتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة، ولما كان الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في اطارها الاجتماعي فانه بهذا الوصف لا يمكن ان يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم

[14] حسن يحيى ، **تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث** ، الامارات العربية المتحدة ،دار القلم، 2003،ص38

الاجتماعية باعتباره احد فروع المعرفة الداخلة فيها . ولقد عانى اكثر من غيره من العلوم. و بما ان الخلاف موجود بين الاقتصاديين حول تعريف و حدود علم الاقتصاد السياسي فلا غرابة ان اختلفوا على طريقة البحث و التحليل الاقتصادي .فالتفكير و التامل في محاسن و مساوئ كل من المناهج المختلفة المتبعة في الاقتصاد السياسي يكفي للاقتناع بضرورة استخدام كافة هذه المناهج معا و بصورة متكاملة .ان هذا التامل يظهر لنا ايضا الى أي مدى كانت المنازعات حول طريقة البحث متطرفة و مغالية.

فالمنهج التاريخي مثلا يمثل قاعدة البيانات الأولية لدراسة أي ظاهرة في حقل الاقتصاد السياسي، فلأي مشكلة اقتصادية جذور تاريخية ممهدة وجب الاطلاع عليها ، و كذا الظروف التاريخية لكيفية التعامل معها و معالجتها، فأي دراسة لموضوع في الاقتصاد السياسي يستبعد البعد التاريخي تعتبر دراسة قاصرة و غير متكاملة.

كما أن المنهج المقارن ضروري في مثل هذه الدراسات حيث يعتبر اليكسيس دي توكفيل ان عقل الانسان لايعمل الا من خلال المقارنات ، فلفهم الظاهرة في الاقتصاد السياسي بشكل أوسع لابد من استخدام الخطوات العملية للمنهج المقارن، كتبيان أوجه الشبه وكذلك أوجه الاختلاف.

كما أن طبيعة مواضيع الاقتصاد السياسي تفرض الاستعانة بالمناهج الإحصائية و الرياضية للانتقال بالدراسات من المستوى الكيفي ، الى المستوى الكمي quantitive studies.

الى جانب المناهج الأخرى المتعارف عليها في حقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية الأخرى ، كالمنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي ، إضافة الى المنهج الوصفي التحليلي و غيرها.[15]

[15] ياسر حسن ، **العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا .. الانطولوجيا .. الاكسيمولوجيا** ، بغداد ،مطبعة دار الرواد المزدهرة ، 2006، ص105.

خامسا مدارس الاقتصاد السياسي:

1-المدرسة المركنتيلية – التجارية-

إن التحولات الكبرى التي سادت في اوروبا منذ بداية القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر من اكتشافات جغرافية و حركة إصلاح دينية و الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال و السفن و المال. كل هذه التحولات أثرت على الفكر الاقتصادي فظهر المذهب المركانتيلي Mercantiliste و هي مشتقة من كلمة mercante الايطالية و تعني التاجر ،و هذه الأخيرة بدورها تعود الى الاصل اللاتيني[16].Mercator

و يشبه المركانتليين ادارة المالية العامة بادارة الملكية الخاصة ،حيث يعتقدون بأن اثراء الدولة يمكن ان يتم بنفس أسلوب اثراء الفرد عن طريق التجارة بشكل أساسي ،بواسطة دخول المعادن الثمينة و بالأخص الذهب و الفضة الى الوطن، و من هذا المنطلق فانه يجب تشجيع الصادرات و وضع الحواجز الجمركية أمام الواردات.

فالمركانتيلية تعمل على تركيز السلطة الملكية و قوة الدولة في ظروف استطاع فيها الأوروبيون الاستيلاء على اولى المستعمرات و استغلال ثرواتها و إقامة علاقات تجارية واسعة للهيمنة على الامكانيات الاقتصادية للمستعمرات.

و يرى مؤرخو الفكر الاقتصادي بأن المذهب المركانتيلي قد تضمن من الأفكار ما لا يمكن أن يعتبر تحليلا اقتصاديا بالمعنى المتعارف عليه في الفكر الحديث و إنما كان عبارة عن محاولة لتحديد طبيعة بعض الظواهر، الاقتصادية التي تعرض لها مفكرو هذا المذهب . و بالرغم من أن المذهب المركانتيلي لم تكن له نفس الصورة في البلدان التي انتشر فيها غير أنه يتفق في عدة أفكار و مبادئ أهمها:

– 1ثروة الأمة تعتمد على ما يمتلكه من معادن ثمينة ذهب و فضة :ان الفكرة السائدة لدى

[16] John stuart mill , **principales of political economy** , london , parker west strand ,vol1, 1996,p132.

التجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة الثروة و محتوى هذه الفكرة أن النقود في صورة المعادن الثمينة و خاصة الذهب و الفضة، تعتبر لدى التجارين عنصر جوهري في تكوين الثروة ان لم تكن مرادفا لها، فالثروة هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الأمة ،فثراء الدولة يعتمد على مقدار ما تملكه من معادن ثمينة و لا يمكن زيادة هذه الثروة الا بزيادة ما تحصل عليه الدولة من معادن في شكل نقود معدنية ،حيث يعتقد التجاريين أن الزيادة في المعادن الثمينة تؤدي الى ارتفاع الأسعار و هذا بدوره دافع هام لتطوير الفعالية الاقتصادية و زيادة الإنتاج و يمكن أن يفسر رأي المركانتيليين هنا على أساسين:

أ _خلال القرن السادس عشر ارتفعت الأسعار في أوروبا ارتفاعا ملحوظا و تزامن هذا مع الزيادة الضخمة في كميات المعادن الثمينة التي تدفقت على أوروبا إضافة الى تطور النشاط الاقتصادي ناتجة عن الارتفاع في الأسعار و زيادة الكميات من المعادن الثمينة لدى الدولة،و لم يكن هذا التفسير معتمدا على أي تحليل علمي متماسك بل حدوث ظاهرتين في آن واحد.

ب– اعتبر المركانتيليين أن مستوى سعر الفائدة يتوقف على كمية المعادن الثمينة الموجودة لدى الدولة ،فاذا زادت كمية المعادن الثمينة و انخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على تطور النشاط الاقتصادي[17].

الاهتمام بالتجارة الخارجية:

يرى المركانتيليين بان الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية تتمثل في جذب المعادن الثمينة ،و الطريق الى زيادة ثروة الأمة هو التجارة الخارجية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانتقال المعادن الثمينة فيما بين الدول ،و ان الفائض الذي يتكون من هذه التجارة يزيد ثراء الأمة و يعوضها عن افتقارها الى مناجم الفضة و الذهب ، فالفائض المتحقق في الميزان التجاري يزيد من

[17] كاظم محسن ، **تاريخ الفكر الاقتصادي أبتداءاً من نشأته وأنتهاءاً بالماركسية** ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1989 ، ص118.

ثروة الأمة من المعادن الثمينة و هذه الأخيرة ضرورية لتقوية الدولة و إنعاش الأسعار و الإنتاج،و قد اهتم المركانتيليين بمشكلة الطلب الفعال مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون على العموم سيئا للإنتاج . و يكون للعجز تأثير كابح على الطلب الفعال، في حين تمثل المستوردات عرضا بلا طلب و تصرف الدخول المحلية عليها، إلا ان إنتاجها لا يولد دخلا محليا . و من الجهة ألأخرى تمثل الصادرات طلبا بلا عرض مقابل له. و تنفق مجمل الدخول المكتسبة في إنتاج سلع التصدير داخل السوق المحلية لتحفز الطلب المحلي بذلك، و قد كان المركانتيليون على صواب في نظرتهم بأن فائض الصادرات يميل الى تنشيط الاقتصاد المحلى فى حين يميل فائضا الاستيرادات لجعله خاملا.

و للمركانتيليون عقيدة واضحة جدا بأن الصادرات تجلب الثروة للأمة ،فأكدوا على ضرورة تدخل الدولة في التجارة مع العالم الخارجي ،بغرض تحقيق فائض في ميزانها التجاري يعبر عن زيادة دائنة الدولة للخارج على مديونيتها للخارج فتحصل بذلك على قيمة هذا الفائض بالذهب و الفضة من الدول المدينة لها طالما أن ميزانها التجاري مع هذه الدول هو في صالحها[18].

فحسب المركانتليين فالتجارة الخارجية وحدها هي النشاط الذي يحقق فائضا من ا لمعادن الثمينة أما الصناعة فهي تساهم في تحقيق ثراء الأمة و لكن عن طريق التجارة لذلك فهي تأتي بعدها في الترتيب.

تدخل الدولة في الاقتصاد:

لقد كان المركانتيليون ينظرون الى التجارة الخارجية كمصدر لزيادة الثروة الوطنية للدولة ، من هذا المنطلق فانه لا يمكن للسياسة الميركانتيلية أن تنجح الا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،أي أن السياسة المركانتيلية تستلزم تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية كاتخاذ

[18] هيرتس نورينا ، **السيطرة الصامتة** ، ترجمة صدقي حطاب ، الكويت ،عالم المعرفة ، 2007، ص97.

اجراءات حمائية لحماية الانتاج الوطني و ذلك بتقييد الواردات سواء بفرض ضرائب كثيرة عليها أو منعها من الدخول و اتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية حيث كان للمركانتليين عقيدة واضحة واحدة بأن الصادرات تجلب الثروة .للامة و أيدوا الوسائل التي يمكن للدولة من خلالها حماية الميزان التجاري فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، و من أهم الأساليب الرئيسية للتحكم في التجارة الخارجية تنظيم احتكار الدولة لها فقامت الدولة بمنع الأجانب من التجارة في سلع معينة كما قامت بتنظيم و ادارة تجارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة.

–محاربة السلع و الخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في تسرب المعادن الثمينة خارج الدولة و ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة أو التنفيذ و المنع المباشر أو عن طريق قوانين الملاحة البحرية و المراقبة الموانئ[19].

السياسات الميركانتيلية:

إن الاختلاف حول الطرق المؤدية الى زيادة الثروة هو الذي يفسر قيام سياسات ميركانتيلية مختلفة ،سياسة نقدية في اسبانيا و سياسة صناعية في فرنسا و سياسة تجارية في انجلترا. و ان ذلك يفسر أيضا بأن الميركانتيلية لم تكن فكرة اقتصادية بقدر ما كانت سياسة اقتصادية يقترحها رجل الادارة أو الدولة على الأمير زاعما أن تطبيقها يؤدى الى النتيجة التي لا خلاف عليها و هي: أن ثروة الأمة كثروة الأفراد تقدر بكميات النقد التي تملكها.

أ– الميركانتيلية النقدية في اسبانيا:

اعتبر الميركانتليين أن تراكم الدهب و الفضة لدى الدولة ليس فقط دليل إثراء و انما مصدر الثراء ايضا، و الطريقة الوحيدة لتقوية الدولة الاسبانية حسبهم و بالأخص لدى ORTIZ و OLIVAREZجمع أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة لذلك سميت السياسة الميركانتيلية

[19] الامين عبد الوهاب ، **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة** ، جدة ،دار حافظ للنشر والتوزيع ، 2000، ص124.

المطبقة في اسبانيا يالسياسة النقدية.

ان السياسة الاسبانية لم تكن مبنية على اى نظرية اقتصادية و انما من واقع سيطرتها و استغلالها لمناجم الذهب و الفضة في القارة الأمريكية مما مكنها من الحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة ،و حتى تتمكن من تحقيق هذه السياسة النقدية فانها اتخذت عدة تدابير أهمها :

_1سنت قوانين تهدف الى تجريم تصدير المعادن الثمينة الى الخارج.

_2تنظيم التجارة الخارجية بما يسمح بعدم خروج المعادن الثمينة من اسبانيا عن طريق الأساليب التالية:

أ_ اجبار السفن التي تحمل البضائع الاسبانية المصدرة الى الخارج أن تعيد الى اسبانيا من المعادن الثمينة ما يعادل حمولتها.

ب _التزام الموردين لسلع أجنبية الى اسبانيا بعدم اخراج قيمة مبيعاتهم من اسبانيا،و انفاق هذه القيمة على شراء سلع اسبانية. اضافة الى التدخل الحكومي القوي الذي منع دخول أي سلعة أجنبية الى اسبانيا أو عرقلة هذا الدخول عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية جدا.

و كان الاعتقاد بأن وجو دالمعادن الثمينة بوفرة يسهل انتاج الثروات ، لذا فقط بذل الميركانتليين كل جهودهم للبحث عن وسائل منع خروج المعادن الثمينة من اسبانيا الى الخارج.

ان هذه السياسة النقدية أدت الى ارتفاع الأسعار و هبوط في القدرة الشرائية للنقود و هذا ما شجع على قيام الصناعات كتلبية حاجيات السوق الاسباني و املا للحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة الناجمة عن ارتفاع المستمر للأسعار ،غير أن هذه الحركة الصناعية لم تكن قادرة عل اعادة التوازرن بين النقود و السلع فبقيت الأسعار على ارتفاعها،و كان بعض الاقتصاديين الاسبان اهتموا بهذه الظاهرة (تاثير المعادن الثمينة على الأسعار) و منهم Jean Bodin حيث تساءل عن الفائدة من جمع المعادن الثمينة في بلد ما اذا كان هذا سيؤذي الى تخفيض الصادرات و زيادة الواردات ثم الى اختلال في الميزان

التجاري و هذا لن يصلح الا بالطرق النقدية مما سيؤدي من جديد الارتفاع الاسعار من جديد.

لقد بين Jean Bodin بان سياسة جمع المعادن الثمينة في دولة ما التي يعتمدها الميركانتيليون الاسبان ليست الأسلوب الناجح نحو تحقيق ثروة الدولة فكانت لهذه عدة تأثيرات سلبية من جوانب عدة في اسبانيا و بالرغم ما اتخذته من تدابير عديدة الا أنها عجزت من منع خروج المعادن الثمينة الى خارج اسبانيا عن طريق تهريبها و تصديرها خفية الى الدول الأخرى وأهملت العمل الصناعي و التجاري و الزراعي معتمدة على ما يدخل البلد من ذهب و فضة.

_3ان ارتفاع الاسعار الناتج عن الزيادة في كميات الذهب و الفضة ساعد في خفض الصادرات الوطنية في وقت زادت نسبة حاجات اسبانيا للاستيراد ، مقابل خروج كميات كبيرة من المعادن الثمينة، و استفاد الفرنسيون و الانجليز و الهولنديون من هذا الوضع فراحوا يصدرون بضائعهم لاسبانيا و لو بدفع الضرائب المرتفعة لأنهم مقتنعون بلن الذي سوف يدفع كل هذه الضرائب هو المستهلك الاسباني.

و هكذا بدأ يظهر الاختلال في الميزان الاسباني و تنتقل المعادن الثمينة من اسبانيا الى البلدان الأخرى المنتجة و المصدرة للسلع و الخدمات.

و لقد تأثرت ايطاليا في بداية القرن السابع عشر بالمركانتلية الاسبانية إلا أن الايطاليين اهتموا بمشاكل تسيير المالية العامة حيث كتب Duc Cafara في ايرادات ميزانية الدولة و نفقاتها ،كما أن هناك بعض الايطاليين سايروا الاتجاه الفرنسي حيث درس Antonio Serraوسائل التصنيع لأنه اعتبر التصنيع اداة للتنمية[20].

ب –الميركانتيلية الصناعية في فرنسا:

على عكس اسبانيا فان فرنسا لم يكن لديها مناجم غنية بالمعادن الثمينة في مستعمراتها ،مع

[20] حسنين أبراهيم ، **الاقتصاد السياسي للأصلاح الاقتصادي** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1999 ، ص 82.

اعتقادها بأهمية المعادن الثمينة في الحياة الاقتصادية و بانها مصدر للثروةفبدا الاقتصاديون يفكرون في الطرق و الاساليب اللازم اتباعها للحصول على أكبر كمية من المعادن الثمينة.

و يعتبر القرن السابع عشر مرحلة التميز الفعلية بين المعادن الثمينة و الثروة و من أشهر المركانتليين الفرنسيين Antoine de Montchrestien :الذي نشر كتاب تحت عنوان " بحث في الاقتصاد السياسي" و أهداه الى الملك لويس الثالث عشر ، حيث يقول فيه " لا يصنع قوة الدولة غزارة تدفق الذهب و الفضة و انما وجود الأشياء الضرورية للحياة،لقد بدأنا نملك أكثر من آبائنا من المعادن الثمينة لكننا لسنا أكثر ثروة منهم .ان دولة ما تصبح إغنى من دولة أخرى عندما تنتج أكثر منها."

و اعتبر Montchrestien الصناعة بالنسبة للدولة " بمثابة الدم للقلب" و ان الانتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جميع الثروات و ان العمل هو سر السعادة،و استنادا الى ذلك فان تطور الانتاج الوطني أصبح هدف السياسة الوطنية و اعتبرت الصناعة النشاط الاقتصادي الأكثر انتاجية و أنها تمكن من الحصول على ميزان تجاري رابح و ذلك بزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية مع تخفيض الواردات منها.

و قد تبنت فرنسا هذه السياسة و كان Colbert الوزير الفرنسيمن أكبر المركانتليين و هو الذي وضع السياسة الصناعية في فرنسا و قام بتنفيذ هذه السياسة أثناء فترة ولايتة للوزارة 1660_1683.

أما اهم التدابير التي اتخذت في عهد Colbert لتطبيق السياسة التي اتبعتها فرنسا فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1انشاء صناعات حكومية و حمايتها من المنافسة الأجنبية،و لقد اختارت فرنسا الصناعة على الزراعة استنادا الى أن قيمة المنتوجات الصناعية أكبر من قيمة المنتوجات الزراعية كما أنها لا تخضع للتقلبات الموسمية و المنتوجات الزراعية أثمانها متدنية بالنسبة لوزنها .

و هكذا قامت الحكومة الفرنسية بانشاء ما يسمى "الصناعات الملكية" كي تكون رمزا و قدوة من قبل المصانع الأخرى و سهرت على اتقان العمل فيها.

2مراقبة الدولة للمشروعات الصناعية الخاصة و ذلك من أجل ضمان جودة منتجاتها حتى تكون أكثر تنافسية لمنتوجات الدول الأجنبية ،اضافة الى وضع قوانين تهدف الى تطبيق أحدث الطرق الإنتاجية في هذه المشروعات الخاصة.

3تقديم كل الامتيازات و التشجيع على انشاء شركات كبرى تكون مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية في الأسواق الخارجية و دعوة المواطنين الى المساهمة في رؤوس أموال هذه الشركات.

4تشجيع الأجانب و السماح لهم بالاستيطان في فرنسا اذ كانوا من المخترعين الصناعيين أو العمال المهرة ،مما.ساعدها على أن تشتري براءات الاختراع الأجنبية و ان تتمكن من معرفة أساليب صنع السلع المختلفة مع منع بيع أي براءة اختراع و أسلوب صناعي لدولة أخرى.

5فرض ضرائب على السلع الجاهزة و المستوردة و تقديم مكافآت لمصدري السلع المصنعة وطنيا،و منع تصدير المواد الأولية الوطنية مع تشجيع الاستيراد لأكبر كمية من الخارج.

6تطوير الأسطول التجاري الوطني و احتكار الاتصال بين الوطن و المستعمرات بغرض تطوير التجارة مع العالم الخارجي,.

7تخفيض تكاليف الانتاج في الصناعة الفرنسية و بالأخص ا سعار المواد الأولية و اجور العمال و منع ارتفاع تكاليف الحياة ،و مراقبة السلع المصدرة للخارج[21] .

جـ _ الميركانتيلية التجارية في انجلترا:

على عكس الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون بضرورة الصناعة لاقتصاد الوطنى فان المركانتليين الانجليز كان هدفهم الحصول على المعادن الثمينة عن طريق التبادل التجاري .فحسبهم أن التجارة الخارجية تزيد في ثروة الأمة أكثر من الصناعة،و لم يهتموا بالسعي وراء التصنع بل كان هدفهم هو زيادة الصادرات من السلع الب ريطانية و بيع الخدمات

[21] Daniel saros, **principales of political economy**, center for oprn education, wattford,2007, p175.

الخارجية للدول الأجنبية بغض ادخال المعادن الثمينة الى انجلترا.

و هم يروا بأن تدخل الدولة التي دعا اليه Colbert يعيق الصناعة، لذا دعوا الى الغاء الرقابة بشكل كامل على الصناعة و على التجارة الدولية و تشجيع المشاريع الخاصة و الانتاج و زيادة التداول التجاري ،حتى أنهم بدؤا في الاعتقاد بامكانية قيام آلية للتوازن على أساس السوق.

و من اشهر الميركانتليين الانجليز Thomas Mun ،Josias Child،W.Petty، James .Stewart ، و يعتبر Thomas Mun أول من وضع ميزان للتجارة الخارجية الذي يسجل عمليات التصدير و الاستيراد للاقتصاد الوطني و دعا الدولة لتشجيع الصادرات و زيادة الرسوم الجمركية على الواردات واعتقد أن كل تطور في الانتاج بحاجة الى رؤوس أموال يمكن تأمينها عندما تكون نسبة الفائدة مرتفعة حيث يرى بأن " التجارة و الفائدة ترتفع معا." و على العكس منه فان Josias Child يرى بأنه يجب تخفيض سعر الفائدة حتى يكون الصناعي أو التاجر الانجليزي في وضعية أحسن من رفاقه الأجانب مما يساعده على المنافسة الدولية و تسويق منتجاته.

أما W.Petty فقد نادى بالحرية الاقتصادية و اعتبر أن هناك قواعد طبيعية تخضع لها كل المعطيات الاقتصادية.و يعتقد بأن الثروة تعتمد على أساسين اثنين الأرض و العمل و ذلك حسب عبارته الشهيرة "ان العمل هو الأب و الأساس الفاعل للثروة بينما أن الأرض هي الأم."و اتبع James Stewart خطا تجاريا نوعا ما حول موضوع التجارة الخارجية خففه باشارات عن الاعتقاد بمنافع التخصص،و قد كانت احدى المشاكل التي عالجها هي مشكلة بلد يجد نفسه منافسا في البيع بسعر أرخص و ذلك في خط معين للانتاج. و لنجاح هذه السياسة التجارية التي اتبعتها انجلترا حتى يكون الميزان التجاري رابحا عن طريق التجارة الخارجية فإنها اعتمدت تدابير أهمها:

حماية التجارة الانجليزية باصدار عدة قوانين و من أهمها "قانون الملاحة الذي اصدره كرومبل سنة 1651 و الذي ينص على مايلي:

أ_ أن تكون البواخر العاملة في مجال التجارة بين انجلترا و مستعمراتها مملوكة بكاملها لمواطنين انجليز.

ب_ ان تكون ثلاثة ارباع طاقم هده السفن من فنيين و اداريين.....الخ. من الرعايا الانجليز.

جـ _ ان يتم نقل السلع المستوردة من الخارج الى انجلترا على سفن انجليزية او على سفن مملوكة للدول المنتجة لتلك السلع . و بما أن الملاحة البحرية التجارية كانت بيد الهولنديون و كانت اغلب الدول المصدرة لا تملك أسطولا تجاريا فانها لكسب السوق البريطانية كانت تقبل بهذا الشرط في التعامل و كان الخاسر الوحيد هنا هم الهولنديين حيث اثرت هذه القوانين على ملاحتهم التجارية.

_اعفاء من الضرائب الجمركية لكل البضائع المصدرة من انجلترا نحو الخارج أو تلك البضائع التي تدخل الى انجلترا لتجري عليها بعض التحويلات ثم يعاد تصديرها و فرض ضرائب جمركية مرتفعة على جميع السلع المستوردة.

_تطبيق ما يسمى بالميثاق الاستعماري و من أهم مبادئ هذا الميثاق:

أ _تمنع على المستعمرات اقامة صناعات تحويلية على اراضيها بل يجب تصدير هذه المواد الأولية الى انجلترا كي تقوم هذه الأخيرة بتصنيعها و اعادة تصديرها الى المستعمرات كسلع نهائية[22].

ب_ ان التجار المنتمون الى انجلترا ملتزمون بشراء منتجات المستعمرات التي تتبع انجلترا و لا يسمح لهم بشرائها من مستعمرات دول أخرى.

جـ _ ان جميع السلع التي تصدر الى المستعمرات لا بد ان ترد اليها من الدول الاستعمارية

[22] سمير أمين ، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين** ، بيروت، دار الفارابي ، 2002، ص 152.

أو عن طريقها ، و لا بد أن تكون مشحونة على سفن تابعة لهذه الدول.

و لقد تميزت الميركانتيلية الانجليزية بعدة خصائص أهمها:

_1اتجاه واضح نحو الحرية في تنظيم الاقتصاد.

_2هناك اعتقاد بأن زيادة السيولة النقدية سوف تؤدي الى انخفاض نسبة الفائدة و بالتالي تشجيع الأعمال و زيادة الانتاج و هي الأفكار التي طرحها. Josias Child

_3قناعة الاقتصاديين الانجليز بان حركة انتقال المعادن الثمينة تخضع الى قانون طبيعي.

خصائص المذهب الميركانتيلي:

ان العرض البسيط للمذهب الميركانتيلي يوضح لنا بأن هذا التيار لم يتكون دفعة واحدة و ان حدوده لم تتضح في وقت واحد حيث أنه خضع لتطورات طويلة ،كما جاءت افكار كل اقتصادي في تلك الفترة انعكاسا لمصالح البلد الذي ينتمي إليه[23].

و بغض النظر عن أوجه الاختلاف بين الكتاب الميركانتليين في آراءهم حول الموضوعات الاقتصادية الا أنه ثمة أفكار مشتركة بينهم. و هي تشكل خصائص عامة للمذهب الميركانتيلي يمكن تلخيصها فيما يلي:

_1هو مذهب نقدي:

فالمذهب الميركانتيلي يرى بان المعادن الثمينة (الذهب و الفضة) هما عماد الثروة ، و ان هدف النشاط الاقتصادي هو الحصول على أكبر كمية من هذه الثروة التي تتخذ شكل النقود المصنوعة من المعادن الثمينة ،و حسب الميركانتليين فان النقود هي مستودع للقيمة و ليست أداة مبادلة.

_2مذهب وطني:

فالمذهب الميركانتيلي كان مهتما بمصلحة الوطن قبل الأفراد مع الاعتراف بالتضارب بين مصالح الدول المختلفة.

[23] سمير، **مرجع سابق** ، ص 156.

_3هو مذهب تدخلي:

فالميركانتلييون ياكدون على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف زيادة الثروة عن طريق التجارة الخارجية و لتحقيق هذه السياسة فانه يجب على الدولة أن تتخذ كل التدابير و الاجراءات اللازمة لتشجيع صادراتها نحو الدول الأجنبية مع وضع كافة العراقيل لمنع دخول الواردات و هذا ما يحقق فائض في الميزان التجاري.

_4هو مذهب شمولي:

ان المذهب الميركانتيلي مذهب شمولي لانه لا يعني بتصرفات الأفراد او المشاكل الاقتصادية على صعيد الوحدات و لكنه يهتم بواقع الأمة و بالاقتصاد الكلي، أي أنه نظرة كلية للاقتصاد. (Macroeconomique)

_5هو مذهب حركي:

فالمركانتلييون اتجاه حركي يبحث عن الطرق لزياد ثروة الأمة و يعبر في الواقع عن سياسة معينة أكثر مما يعبر عن نظرية و لا يرى الاشياء في سكونها بل في حركيتها الدائمة،فالتصنيع و التجارة و عدد السكان كلها عناصر مرتبطة بالتغير الدائم للاقتصاد الوطني[24].

الانتقادات الموجهة للمركانتليين:

لقد كان النقد الموجه الى الميركانتليين منذ بداية تطبيقها كسياسات اقتصادية و ظهرت منذ ذلك التاريخ ثغراتها العديدة و ما وصلت اليه سياستها على الوضع في اوروبا و في العالم و يمكن ايجاز أهم الانتقادات فيما يلي:

_1لم يتطرق الميركانتليون الى دراسة موضوعية لمسألة القيمة ،لذلك أخطئوا في تفسير قيمة النقود نفسها التي وجدها في الخصائص الطبيعية للذهب و الفضة. حيث ضبطوا الثروة بالنقد و اولوا الأهمية الخاصة للذهب و الفضة و اعتبروا النقود مقياسا للثروة في البداية و أداة للتبادل فيما بعد و لكنهم لم يدركوا وظيفة النقد كمقياس للقيمة.

[24] سمير، **مرجع سابق** ، ص 157

ان هذ النظرة الى النقود نظرة خاطئة لان ثروة الأمة تشتمل في قدراتها الإنتاجية لا فيما تمتلكه من معادن ثمينة و يرى البعض أنه من الممكن أن تكون لبلد ما ثروة كبيرة ناتجة عن ضخامة قدرتها الانتاجية و تزايد مستوى انتاجها الحقيقي بالرغم من أنها لا تكون مالكة لكمية كبيرة من الذهب و الفضة.

_2اثبت نقاد المذهب الميركانتيلي خطأ السياسة المتبعة من طرفهم و المتعلقة بمبدأ تحقيق الفائض في الميزان التجاري على وجه الاستمرار و ما يعنيه ذلك من إمكانية الاستمرار في الحصول على الذهب و الفضة من الخارج فحسب دافيد هيوم David Hume ان تكوين الفائض في الميزان التجاري و الحفاظ عليه دوما لن يؤدي الى زيادة في القدرة على تعظيمه بل الى تقليصه بالضرورة ،اما الذي يدعو الى ذلك فهو أن الزيادة الكبيرة في المعادن الثمينة المتدفقة من العالم الخارجي الى داخل الدولة سوف تؤدي الى ارتفاع مستويات الاسعار فيها، و هذا ما يضعف قدراتها التصديرية مما ينجز عنه تناقص الفائض المحقق فعلا بدلا من تزايده.

_3ان التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية للمركانتليين في دول اوربا كشف عن العديد من السلبيات أهمها:

أ_ تفشي ظاهرة التضخم النقدي:

لقد اهتمت اسبانيا باستيراد الذهب من مناجم المستعمرات التابعة لها و لكنها لم تبذل اي محاولة لتدعيم النشاط الاقتصادي و زيادة المنتجات حتى يمكنها ان تحقق التوازن بين التدفقات النقدية و التدفقات السلعية الى السوق لكي تحول دون بروز ظاهرة التضخم النقدي.

فالوضع السائد في اسبانيا كان يتصف بزيادة في كمية النقود الذهبية فى التداول لا تصاحبها زيادة في كميات السلع المتدفقة الى السوق مما انجر عليه ارتفاع كبير في الأسعار و انخفاض في القدرة الشراءية للنقود ،و تدهور المستويات المعيشية لذوي الدخل المحدود.

ب _تدهور الأحوال المعيشية للمزارعين في فرنسا حيث كانت تسعى الى تدعيم قدراتها التصديرية للسلع الصناعية عن طريق المحافظة على اسعار منخفضة للمنتجات الزراعية،مما أدى الى تدني دخول المزارعين و تدهور أحوالهم المعيشية ،و هذه كانت سياسة Colbert الداعي الى جعل الصناعة في خدمة التجارة عرضة للنقد حيث أنها اثرت على المزارعين في سبيل تدعيم الصناعيين ،كما أن هذه السياسة ادت الى افتقار الفلاحين و إهمال الزراعة و هذا ما يفسر ردة فعل الفيزوقراط و اهتمامهم بالزراعة و المزارعين و اعتبارهم القطاع الزراعي وحده المصدر المنتج الصافي.

جـ _ استغلال المستعمرات:

بالنسبة للدول المستعمرة التي كان شعارها "التجارة تتبع الحكم" فان الميثاق الاستعماري الذي اتبعته هذه الدول كان السبب المباشر لإلحاق أضرارا اقتصادية و اجتماعية بسكان المستعمرات،اذ كانت هذه الدول المستعمرة تشتري المنتجات بأسعار رخيصة ثم تعيد بيعها لسكان المستعمرات بأسعار مرتفعة محققة من وراء ذلك أرباحا طائلة نتيجة استغلال هؤلاء السكان،مما دفعهم في النهاية الثورة ضد تلك الأوضاع و لعل حرب الاستقلال الأمريكية ضد الاستعمار الانجليزي و الثورات في بعض دول أمريكا اللاتينية خير مثال على ذلك.

_4ان سياسة الميركانتليين في تركيزها على زيادة التصدير و تقييد الاستيراد بهدف الحصول على المعادن الثمينة من الخارج هي سياسة غير ممكنة التطبيق اذا تطلعت كل الدول الى تطبيقها في نفس الوقت و يرجع السبب في ذلك أنه اذا كانت كل دولة تسعى الى تقييد الاستيراد من الخارج فلن يكون في وسع تلك الدول أن تحقق أية زيادة في التصدير.

_5و لقد حلت الكارثة الكبرى عندما انتقلت الأفكار النقدية الميركانتيلية التي تعتمد على الذهب و الفضة الى النقد الورقي الذي اصدره الصيرفي الاسكتلندي John Law في فرنسا بموافقة الملك لويس الرابع عشر[25].

---

[25] أمين جلال ، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاروغواي – 1798-1998** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص 248.

و لقد اعتمد John Law على بعض المبادئ الميركانتيلية فكان يقول " النقد في الدول كالدم في الجسم البشري كلما كانت غزيرة خلقت ثروة و كلما كانت قليلة ولدت فقر الدم في الأعمال بزيادة العملة لا حاجة للمعدن الثمين لأن الأوراق المصرفية هي أكثر عملية و اقل كلفة و لكن كيف نضمن لها قيمتها؟". الدولة هي التي تضمن قيمة العملة يجيب John Lawمعتمدا في ذلك على مبدأ الدولة القوية الذي هو من صميم النظام الميركانتيلي.

و لكن ثقته بالدولة اطاحت بنظامه ، ذلك أنه عندما حول سنة 1717 مصرفه الخاص " الذي كان يصدر نقدا ورقيا مكفولا و مضمونا" الى مصرف ملكي يصدر نقدا ورقيا لا ضمانة له " كي يسهل الاكتتاب لمساهمي شركات الهند" كان ذلك نهاية النظام لأن اصدار هذا النقد و فقدان ثقة الناس به و التهافت على المصرف و استبداله بالنقود المعدنية أنهت التجربة عام 1723 تاركة وراءها آثار سلبية على الائتمان في فرنسا.

و على الرغم من الانتقادات الموجهة للمذهب الميركانتيلي فان بعض الأفكار التي نادوا بها و السياسات التي سعوا الى تطبيقها اعطي لها اهتمام خاصة على يدي Keynes في استناده على الأفكار المتعلقة بسعر الفائدة في تحليلاته و اتفاقه في هذا الصدد مع Josias Childالى ضرورة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير الأموال اللازمة لدفع الأنشطة الاقتصادية و منع الكساد و الوصول الى الاستخدام الكامل.

و عندما اجتاحت العالم أزمة 1929 (أزمة الكساد العظيم) أخذت دول العالم تتعامل بمعطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب تخفيض أسعار الصرف لعملاتها في أعقاب خروجها على نظام الذهب في أوائل الثلاثينيات و ذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات لتقييد الواردات و هو أسلوب نادى به الميركانتليون من أجل جمع المعادن الثمينة. مع الاشارة الى أن الافكار الميركانتيلية تطورت من الدعوة الى سيطرة الدولة الى الدعوة الى القانون الطبيعي الذي يحكم الفعاليات الاقتصادية ، و في نهاية

المرحلة الميركانتيلية اتجه الفكر من الاهتمام بأمور الدولة الى الاهتمام بالفرد و ضرورة اعطاء الحرية للفرد الذي يعرف مصلحته أكثر مما تعرفها له الدولة.

2-المدرسة الفيزيوقراطية – الطبيعية-

لقد تميز القرن الثامن عشر بانتشار الروح العلمية في دراسة المجتمع البشري مثله مثل الدراسة المتعلقة بالفيزياء و الكيمياء و العلوم الطبيعية و نشأ اعتقاد بأن نشاط المجتمعات الإنسانية ألية و آلية هذا النشاط تشبه ألية علوم الفضاء. أو كما يعتقد Petty William و François Quesnayبأن هناك تشابه بين جسم الانسان و الجسم الاجتماعي حتى أنهم ذهبوا الى القول بأن هناك " فيزيولوجيا اجتماعية" و حاولا دراسة دوران الدخل بين الطبقات الاجتماعية على طريقة دوران الدم بين أعضاء جسم الانسان اضافة الى أن هناك آخرون حاولوا ايجاد التشابه بين ميكانزمات علم الفلك و الميكانيك و بين " الآليات " الاجتماعية. و رغم أن البحث عن التشابه بهذا الشكل بعيد عن المنطق و أنه اهمل فيما بعد الا أنه برهان على نية الفيزوقراط Les Physiocrates في تحليل الظواهر الاجتماعية بالاستناد الى قوانين علمية.

و سادت في ذلك الوقت بعض الاتجاهات الفلسفية الحرة في مجال الفكر،فكانت الإشادة بفكرة الحرية على أيدي العديد من الكتاب و المفكرين الذين نادوا بالخضوع الى حكم العقل و المنطق، و نقلوا الى الناس إيمانهم بطبيعة الانسان الخيرة و قدسوا الفرد مجردا من العلاقات الاجتماعية و قد نقل الفيزوقراط هذه الأفكار الفلسفية الى دراستهم الاقتصادية، و لكن الطابع الأساسي الذي تتصف به هذه الأفكار و الذي جعلها متناقضة مع الأفكار التجارية و الطابع الليبرالي (الحرية) فهي تعتمد على المصلحة الفردية كقاعدة لكن لكل التصرفات الاقتصادية ،مما يستدعي الدفاع عن الحرية الفردية و الحيلولة دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فالحرية الاقتصادية (liberalisme) هي الضمان الأساسي و الوحيد لتوازن القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

على أن اتفاق دعاة الحرية الاقتصادية حول تقديس الفلسفة الفردية و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لا يعني أنهم متفقون في كل شيء و خاصة في طريقة التحليل و في النتائج المستخلصة منه، فالحرية الاقتصادية كانت أول الأمر شعارا للفيزوقراط الفرنسيين ثم انتقلت بعد ذلك الى الكلاسيكيين خاصة في انجلترا.

و الفيزوقراطية La physiocratie مدرسة أسسها François Quesnay طبيب لويس الخامس " 1694_1774" و بعده واصل أتباعه توضيح و تعميق أفكار المدرسة الفيزوقراطية خصوصا Dupont de "1715_1789" Le père morabeau Nemours 1739و le Mercier de la Riviére (1721_1793) و labbe Boudeauالأب بودو . (1730_1792) و من أهم مبادئ و نظريات المدرسة الفيزيزقراطية[26]:

_1النظام الطبيعي:

الفيزيوقراطية هي علم النظام الطبيعي،ان الفيزيوقراط هم أول من قال بفكرة وجود قوانين طبيعية تحكم الشؤون الاقتصادية،و هذه القوانين لا دخل لارادة الانسان في ايجادها و ارجعت هذه القوانين الى القدرة الالهية.

فالاهتمام الكلي للفيزوقراط حول فكرة وجود قوانين طبيعية تنظم الشؤون الاقتصادية صرفهم من ايجاد تعريف جامع و موحد لهذا" النظام" فالبعض منهم يقول بأنه " النظام الذي يؤمن الملكية و الأمن و الحرية" أو بصورة أدق " هو النظام الذي اراده الله لسعادة البشر هو النظام الالهي". و في هذا يقول " M. de la riviére النظام الطبيعي أو النظام الأساسي هو ذلك النظام الذي لا تستطيع المجتمعات الانسانية الا الأخذ به و هي تسعى لتحقيق مصالحها الحقيقية " ، كما يضيف " أن مصالحنا المختلفة و اراداتنا المتضاربة تجتمع و تتكامل كي تؤمن لكل فرد منا السعادة المنشودة .و ان هذه الاختلافات المبدئية التي تؤدي الى تناغم نهائي تعمه السعادة و البشر هو من ارادة و عمل العناية الالهية التي تود ان

[26] دويدار ، **مرجع سابق** ، ص 105.

يسود الهناء و السعادة، كل فرد من البشر يحيا على الأرض. "

و يمكن تلخيص النظام الطبيعي بأنه:

_1نظام أساسي:

أي ان كل المجتمعات لابد أن تخضع له حتى تتحقق مصالحها،و ان القوانين الطبيعية الأبدية لن تكون عرضة لاي تغيير أو تبديل.

_2انه الهي أي النظام الدي أوجدتنه العناية الالهية لسعادة البشر و هذا الطرح هو محاولة من طرف الفيزوقراطية للملائمة بين النزعة الميتافيزيقية باعتبار الإرادة الإلهية و النزعة العلمية باعتبار الضرورة الطبيعية في تحليل الواقع و تطوره.

_3ان النظام الطبيعي لا يطبق اعتمادا على النصوص الإلهية ، بل يجب معرفة قوانينه بصورة مسبقة حتى لا يقوم الأفراد بمخالفتها و يرى الفيزوقراط بأن هذا النظام و قوانينه يكتشفن بالبداهة و لكن التوصل الى هذه " البديهيات "يتم عن طريق العقل ،فبأعمال العقل نصل إلى الحقيقة و بالتعليم و التثقيف ننشر هذه الحقيقة على الملأ.

و هذا النظام لا يكشف أسراره الا لذوي العقول و الأفكار النيرة و المتفتحة، و هؤلاء هم النبلاء و المالكون و رجال الدين و العلم حسب الفيزوقراط.

_4ان تطبيق النظام الطبيعي يستدعي بالضرورة وجود سيادة و هذه متمثلة بالملك الذي يجب عليه حماية النظام الطبيعي،و يساعده في هذا العمل النخبة المثقفة المستنيرة.

ان المحتوى الاقتصادي للنظام الطبيعي يمكن تلخيصه في نقطتين:

_1احترام حق الملكية الفردية كحق أساسي لابد منه لانتاج الثروة.

_2احترام الحرية الفردية، حيث يترك للانسان الحرية في استعمال ملكياته كيف يشاء و اختبار العمل الذي يريد القيام به. و الفيزوقراط هم الذين وضعوا الشعار الشائع " دعه يعمل،دعه يمر "laisser passer , laisser faire " "أي دعوا الانسان يعمل ما يريد فانه بذلك يحقق المنفعة العامة عن طريق تحقيق منفعته الشخصية.[27]

[27] دويدار ، **مرجع سابق** ، ص 115.

-3المنتج الصافي: انطلق الفيزوقراط في تحديد مفهوم الثروة من رفضهم للمفهوم الميركانتيلي الذي يخلو من المعادن الثمينة و الثروة،في ذلك يقول " quesnay ان النقود ليست بحد ذاتها سوى ثروة عقيمة و لا يمكنها أن تخلق دخل الا بواسطة البضائع التي تنتجها."

و الثروة حسب الفيزوقراط هي " كمية من المنتجات التي بإمكانها ان نستهلك منها ما يطيب لنا و يدون حساب دون أن يؤدي هذا الاستهلاك الى شح المنبع الرئيسي لهذه المنتجات." و فيها هذا يضيف M.de la Riviére عن الثروة بانها كتلة القيم التي نستطيع استهلاكها دون ان نفتقر او نعجز عن إعادة إنتاجها باستمرار". فالزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد حسب الفيزوقراط القادر على خلق الثروة، اما الصناعة و التجارة لا يخلقان شيئا اذ أن كلا منهما نشاط اقتصادي عقيم ينحصر دورهما الى تحويل قسم من هذه الثروة و نقلها.

و الثروة اثناء تشكلها تتطلب مصاريف ضرورية " شراء المواد الأولية "السلعة، حصة المزارعين،....الخ.فاذا طرحنا من المحصول المصاريف الضرورية بقي فرق يعادل الزيادة التي تحققت في الثروة و يسمى هذا الفرق المنتج الصافي. و بصورة أخرى فهو يساوي " الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما و بين نتيجة العملية الانتاجية التي هي السلعة نفسها" هذا المنتج الصافي هو هبة من هبات الطبيعة، حيث يعتقد الفيزوقراط أن عمل الله الخلاق لا يظهر الا بالزراعة. و قسم الفيزوقراط عوامل الانتاج الى ثلاثة أقسام تدور كلها حول محور واحد هو الأرض[28]:

_1الأرض :و هي معطاة تقدم الخيرات بصفة عفوية.

_2العمل :و يعتبر من عوامل الإنتاج اذا انصب على الفلاحة، لأن تلاقي عنصر العمل مع الطبيعة يؤدي الى تحقيق المنتج الصافي اما العمل في القطاعات ألأخرى غير منتج.

[28] سمث آدم ، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم – الجزء الاول –** ، بغداد ، معهد الدراسات الستراتيجية ، 2007 ، ص 204.

_3راس المال :و يتمثل في الاستثمارات التي يقوم بها المنتجون و حسب الفيزوقراط فانه لا يعتبر من عوامل الإنتاج الا اذا كان على شكل رؤوس أموال عقارية أي متعلقة بالأرض.

الجدول الاقتصادي الذي افترضه quesnay : تم شرحه خلال المحاضرة باستفاضة

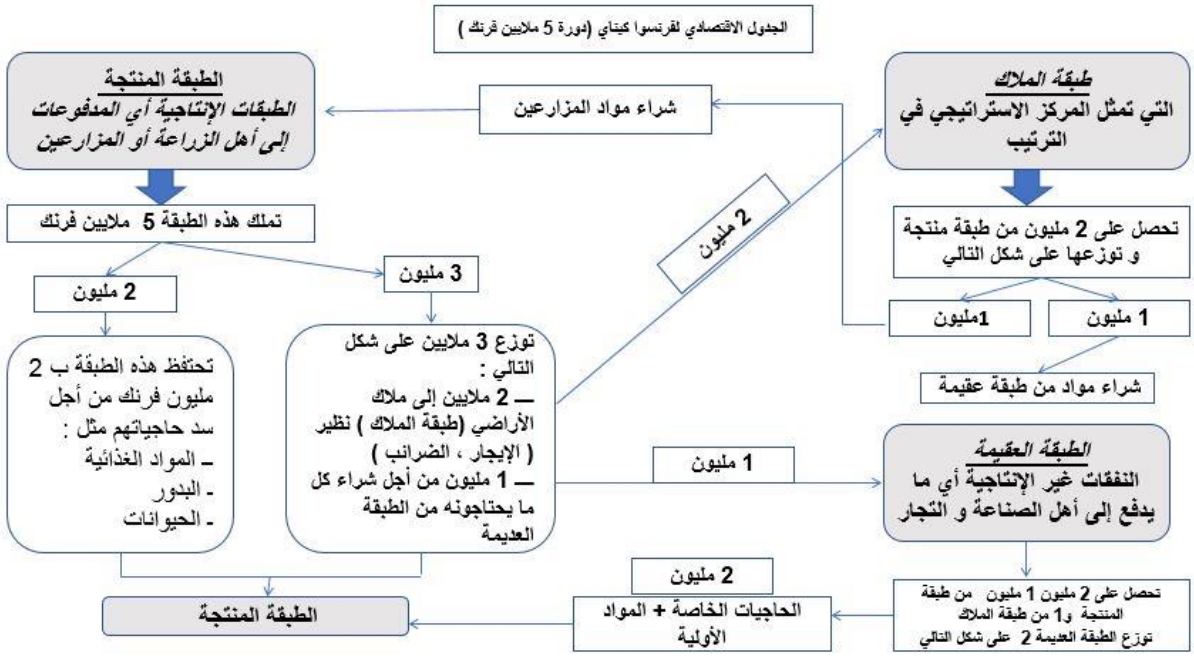

3-المدرسة الكلاسيكية – الليبرالية-

تجري الاشارة الى فكر جون لوك عند الحديث عن الجوانب السياسية للمدرسة الكلاسيكية وفي جوانبها الاقتصادية لفكر آدم سمث و ديفيد ريكاردو التي كانت تقنن مستلزمات الرأسمالية الصناعية في أنكلترا بعد الثورة الصناعية ، "آدم سمث" 1723 - 1790،وديفيد ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت مل .

وهي ترتكز في جوانبها السياسية على ثلاث اسس:

أ- فصل الدين عن الدولة .

بـ- التعددية البرلمانية "الديمقراطية".

جـ- ضمان حرية الافراد .[29]

وهي تبحث في طبيعة الحكم ، هل هي "تعاقدية ، او ائتمانية" بين الحاكم والمحكوم ام حق مطلق للحاكم ، وهذا البحث ادى الى التحليل في احوال وانظمة الحكم السائدة في اوربا ، حيث الصراع آن ذاك بين الملكيات والقوى البرلمانية ، فالملكية كانت تعتبر " الحكم حقها المطلق الموروث ، والممنوح لها من خالق الكون، وحكمها بمشيئة إلهية" وهو في هذه الحالة ، ليس مسؤولا تجاه المحكوم بشئ .

اما القوى البرلمانية فقد رفضت ادعاء هذا الحق وقررت ان الحكم ليس حكرا لفئة معينة "دون غيرها" ، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة "ائتمانية تعاقدية" وتذهب هذه الافكار، ان الانسان له حقوق طبيعية في الحرية والكرامة وحب الاقرار ، بأن الحكم يجب ان يكون مبنيا على رضا المحكوم، فالشعب هو مصدر الحكم، والحكم حينئذ مسألة امانة لا مسألة حق للحاكم. ويبدو إن مسألة سوء استعمال السلطة قديمة ، قدم التاريخ البشري وأختلف حولها المفكرون، فأفلاطون على سبيل المثال ، كان يرى إن المشكلة، تحل اذا اجتمعت السلطة والفلسفة* في شخص واحد . غير ان "توماس هوبز" وقف بالضد من ذلك، ورفض معادلة "افلاطون" مشددا ان السلطة وحدها ، هي العنصر الاهم في بناء مجتمع مستقر، وهو أيضاً كان معارضاً للحل الليبرالي ، وفلسفته التي تقوم على ان هناك علاقة عكسية بين الحرية والاستقرار، وهو يعطي "هوبز" الحاكم سلطة شبه مطلقة ، مشيرا الى ان بدون السلطة المطلقة ، لا نظام ولا استقرار ولا أمان... اما الحل الليبرالي الذي وضعه "جون لوك" وطوره "مونتسيكو"، يرفض حصر الخيارات، بأفكار "هوبز" ويقدمان خياراً ثالثاً ، وهو حكم القانون وسيادته وأصلاح مؤسسات المجتمع وتطويرها .

وفي الجوانب الاقتصادية فقد وضعت الفلسفة الليبرالية منهاج عمل لتنظيم الشؤون الاقتصادية في المجتمع، وشكلت اطارا نظريا وفكريا، تنطبق فيها مجموعة السياسات الاقتصادية "الجزئية

[29] سمث، **مرج سابق** ، ص 215.

والكلية"، التي تتحكم بمجموع النشاطات الاقتصادية في المجتمع ، ودعت الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والى حرمانها من تولي وظائف صناعية اوتجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية ، التي تقوم بين الافراد او الطبقات او الفئات او الامم، والسبب في هذه النظرة، حسب "آدم سمث" هي تضرر المصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية متى تدخلت الدولة. وبنى "سمث" فرضيته في ذلك ، الى إن المحرك الوحيد للانسان، والدافع الذي تكمن ورائه، كل تصرفاته الطوعية هو الرغبة في خدمة مصالحه وأرضاء إرادته ، وأعتبر ان الاقتصاد تنظمه مجموعة قوانين خاصة ، كقانون العرض والطلب وقوانين الطبيعة الانسانية ، وكانت لديه قناعة تامة ، إن هذه القوانين ، أذا ماسمح لها ان تأخذ مجراها دون تدخل الدولة ، تقوم بمهامها على اكمل وجه ، فتخدم مصلحة المجتمع وتحقق رغبات الفرد.

وعلى ما يبدو ان آدم سمث ، وضع هذه القوانين بقناعته وتصميمه ، في انها تشكل نظاما غائيا متعمدا ، وحقيقة الامر ، هي ليست كذلك او على الاقل هذه افكاره ، في ظل نظام اقتصاد السوق الحره ، لا تسمح للدولة الحارسة او الراعية إلا بالوظائف التالية :

أ- الوظيفة الاولى : حددت في البنية الاساسية "القاعدة التحتية" من طرق وجسور ، وشبكة مياه وصرف صحي ... وغيرها من الانشطة الخدمية .

ب- الوظيفة الثانية : الحفاظ على توفير الامن والأستقرار الداخلي ، وحماية الديمقراطية وضمان تحقيق الحياة السياسية.

جـ- الوظيفة الثالثة: الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية. وتبلور هذا الفكر في اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وشكل فلسفة سياسية واقتصادية، تأسست على التقليد التنويري كما ذكرنا الذي حاول الاحاطة بقيود السلطة السياسية،وتعريف ومساندة "الحرية الشخصية والملكية الخاصة" ويعتبر ذلك بمثابة برنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع، وعن حاجتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم كافة الحواجز والعراقيل القائمة

في طريقها، المقترنة بطبيعة وقوانين وآليات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي، القسري الذي لم يعد مناسبا آنذاك للطموحات الجديدة ولمقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه،وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لا بد لها من تحولات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي .

ويستند هذا النظام على مجموعة من المصادر التي تقدم القاعدة الفكرية التي يرتكز عليها النظام الجديد ، والذي تنبع منها مجموعة من المعاني والتفسيرات المتعلقة بالعديد من الوظائف والخصائص، واسلوب سير النظام الاقتصادي وكيفية ادائه لوظائفه لتحقيق الارباح.

بالاضافة لتقويض وتدمير آليات النظام القديم الذي كانت "النباله" فيه عنوانا لـ "أمتياز" كما كانت "الحقوق" هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظريا بمجتمع جديد وانظمة سياسية بديلة عن انظمة القرون الوسطى ، بحيث ادت هذه الانظمة الى نزع الصفة الالهية عن سلطة الملوك ، وعزلت الدين عن الدولة ، واحدثت نظاماً اجتماعياً مصدر الثروة فيه " رأس المال" القائم على الملكية الخاصة وحرية السوق المستندة الى حرية المنافسة.

وقد ابرز آدم سمث "1790" الليبرالية الاقتصادية ، وهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد او تدخل من الدولة ومنعها من تولي وظائف صناعية او تجارية وتبنت الليبرالية شعار الثورة الفرنسية " دعه يعمل " وهذه في الحرية الاقتصادية ودعه يمر في الحرية السياسية .

ويعتبر كتاب "ثروة الامم" لآدم سمث ، اول كتاب يدرس في علم الاقتصاد الذي اقتبس افكاره من الطبيعة الانسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية ، وكان له اسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة داخل المجتمع المدني ، ومثل جوانب اخرى من الليبرالية الاولى كان ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا كما وتبنت هذه الافكار ايضا الولايات المتحدة الامريكية .[30]

[30] سميث ، **مرجع سابق** ، ص 240.

كما وجاء كتاب" سمث" في وقت فرضت فيه الحكومة قيودا صارمةعلى النشاط الاقتصادي في ظل الراسمالية الماركنتيلية "التجارية" التي كانت مسيطرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من اجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد . كما ويأتي الكتاب ردا على الفيزوقراطية الفرنسية التي أكدت على ضرورة قيام علاقات توازن في الاقتصاد الوطني وتطوير الزراعة على الضد من التجارة الخارجية وبناء صناعة موجهه نحو التصدير ، وراحوا يبحثون في الطبيعة من ناحية توزيع الثروة وتحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" اودع الاموروحدها تسير، فالطبيعة كفيلة بالتوازن .

وجاء "سمث" ليقول بأن، الاقتصاد يكون في اوج نشاطه مع عدم تدخل الدولة . وفي رأيه ،ان السوق تعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار ، وان الحرية في السوق هي حرية الاختيار، مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها ، ومقدرة العمال على اختيار اصحاب الاعمال، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء ، فالعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية او عقدية.

وتقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية، على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي ان الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة، وذلك بالكسب المادي، كما واستخدموا في مراحل لاحقة فكرة" اليد الخفية" لشرح كيف إن المشكلات الاقتصادية تحل مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات – يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق ،وهكذا يمكن القول، ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية الاكلاسيكية نمت وترعرعت في رحم النظام الراسمالي، كنتاج لمرحلة السوق الراسمالية ولتبرير المفهوم النظري لحقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة والتي بدورها استندت الى العديد من النظريات ، كنظرية الحقوق والحريات الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي، والنظريات التجريدية. [31]

[31] سميث ، **مرجع سابق** ، ص 245.

– فأذا كانت الماركنتيلية فيما يتعلق الامر بالعلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية ، كانت تعكس على نحو مكشوف وسافر وجهات نظر البلد القوي المهيمن ، الذي تبوأ موقفا متفوقا على مواقع البلدان الاخرى ، ويسعى الى استغلالها .

– كانت الفيزيوقراطية تعبر عن وجهة نظر الدفاعية للبلدان الاقل نجاحا، المتخلفة عن الركب ، المطالبة بالمساوات في العلاقات الدولية والتي تحتاج الى سياسة اقتصادية توجه انظارها بقدر اكبر الى الداخل .

فكان علم اقتصاد "سمث و ريكاردو " البرجوازي الكلاسيكي ، قد وضع الاقتصاد الدولي على نحو يوحي وكأنه يعبر عن مصالح الجميع بما في ذلك مصالح الشركاء الاضعف ، مع ان وصفه كان ينطلق من مصالح البلد الاكثر صراع بين الطبقات .

أ–نظرية النفقات المطلقة لادم سميث:

يمكن القول ان كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها من أجل إشباع حاجياتها الداخلية ، تبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم أو لا تستطيع إنتاجه مطلقا ، و مما سبق يمكن القول أنه تكون لدولة بالنسبة للدول الأخرى ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة حين تتمتع مواردها الاقتصادية بكفاءة عالية في إنتاج تلك السلعة ، في ظل التجارة الدولية الحرة، يؤمن آدم سميث من ترسيخ نوع من تقسيم العمل الدولي باعتباره هو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ، و يوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة . ويمثل تقسيم العمل هذا ربحا للعالم ككل. فزيادة الإنتاج وبالتالي الثروة على المستوى العالمي يكون أكثر في حالة تخصص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف الملائمة لكل دولة وبيئتها و خبرتها و إستعدادها لإنتاج تلك السلعة ، ومعنى التكاليف المطلقة هي أقل كلفة تنفق في سلعة واحدة ينتجها بلدان معا و لاتختلف هذه الكلفة عن الكلفة العادية إلا من حيث مقدارها إذا ما قورنت معا.[32]

[32] P.Drucker,**The charged World Economy**. Foreign Affairs, Spring- 1986, p 308.

مثال آدم سميث :

يفترض في نظريته أن انجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هما النسيج والخمر وأن ثمن السلعتين قبل قيام التجارة بينهما على الشكل التالي :

السلعة / البلد	النسيج	**الخمر**
انجلترا	2 جنيه / الوحدة	1 جنيه / الوحدة
البرتغال	4 جنيه / الوحدة	½ جنيه / الوحدة

1- كلفة النسيج في إنجلترا < البرتغال ⟸ ميزة مطلقة لانجلترا في إنتاج النسيج

2- كلفة الخمر في البرتغال < انجلترا ⟸ ميزة مطلقة للبرتغال في إنتاج الخمر

و بتعبير آخر :

النفقة المطلقة لإنتاج النسيج في انجلترا أقل منها في البرتغال و العكس صحيح بالنسبة للخمر. أي ان كمية الموارد المبذولة واللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الخمر هي أقل من تلك اللازمة لإنتاج ذلك القدر في انجلترا والعكس صحيح بالنسبة للنسيج، وهكذا يؤدي تخصص انجلترا في انتاج النسيج وتخصص البرتغال في انتاج الخمر إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين، و زيادة الناتج الكلي بينهما، وبالتالي قيام التجارة بين الدولتين و لصالحهما معا، من الواضح أن نظرية سميث في الميزة المطلقة صحيحة إلا انها لا تذهب بعيدا في شرح التجارة الدولية ليأتي ريكاردو بعده ليفسر مجمل التجارة الدولية بقانونه عن الميزة النسبية.[33]

[33] Drucker, **op cit** , p 312.

ب-**نظرية النفقات النسبية لدفيد ريكاردو:**

يرى ريكاردو أنه من مصلحة كل دولة أن تتخصص في السلعة التي يكون تفوقها فيها عند أقصى حده ، أو التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها . على أن تحصل على ما يلزمها من السلعة الأخرى التي لا تتفوق في إنتاجها عن طريق التجارة الدولية .

في حالة عدم تمتع دولة بأية ميزة نسبية في إنتاج السلعتين ، عليها أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون درجة تأخرها في إنتاجها أقل .

النظرية تقوم على تشجيع وتوسيع تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد .

أ – **فرضيات النظرية:**(ضمنية وصريحة) وهي لا تمس جوهر الموضوع بشيء.

1-التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة

2- سريان قانون التكاليف الثابتة .

3- سيادة قانون المنافسة الكاملة.

4-تبادل سلعتين بين بلدين .

5-اعتماد قانون القيمة في العمل في التحليل .

6-سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخليا وعدم قابليتها للانتقال بين الدول. [34]

[34] السعدي زاير ، **الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية** ،المستقبل العربي العدد 249، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص 145.

ب – مضمون النظرية :قدم ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا لشرح نظريته ، فأخذ بلدين انجلترا والبرتغال ، وإفترض أن بإستطاعة أي منهما أن يقوم باستخدام موارده لانتاج سلعتين فقط هما النسيج والخمر فقط وفق المعطيات المبينة في الجدول التالي :

السلعة **البلد**	وحدة نسيج	**وحدة خمر**
انجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	**80 ساعةعمل**

هذه الأرقام توضح :

– نفقات (تكاليف) الإنتاج مقيمة بوحدات من العمل.

– البرتغال متفوقة على انجلترا في إنتاج السلعتين من حيث الكلفة المطلقة .

– تفوق البرتغال أعظم في إنتاج الخمر عنه في إنتاج النسيج وهذايعني :

– البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر .

– انجلتر ذات ميزة نسبية في إنتاج النسيج .

بتعبير آخر فإن كلفة الخمر بالنسبة لكلفة النسيج في البرتغال هي أقل عن مثيلتها في انجلترا و كلفة النسيج بالنسبة لكلفة الخمر في إنجلترا هي أقل عن مثيلتها في البرتغال.

كلفة الانتاج المطلقة والنسبية في البلدين قبل التبادل التجاري

البيـــان	كلفة الإنتاج (وحدات عمل)	
	انجلترا	البرتغال
النسيج(وحدة)	100	90
الخمر (وحدة)	120	80
كلفة الخمر بالنسبة للنسيج (الكلفة النسبية)	120 = 1.2	80 = 0,88
كلفة النسيج بالنسبة للخمر (الكلفة النسبية)	100 = 0.83 120	90 = 1,12 80

توضيحا لمضمون الجدول فإن ريكردو يفترض أنه في حالة عدم وجود تبادل بين الدولتين فإن :

نسبة تبادل السلعتين في البرتغال هي 8 وحدات من الخمر مقابل 9 وحدات نسيج أي :

وحدة واحدة من الخمر =0.88 وحدة من النسيج .

نسبة تبادل السلعتين في انجلترا وحدة من واحدة من الخمر = 1.2 وحدة من النسيج :

أما في حالة قيام التجارة بين الدولتين فإن :

البرتغال تطالب بأكثر من 88 وحدة نسيج مقابل كل 100وحدة من الخمر.

أما انجلترا تقبل بتصدير أقل من 120 وحدة نسيج مقابل كل 100وحدة من الخمر.

وعليه فكل نسبة تبادل تتراوح بين 0.88 و1.2 وحدة من النسيج لقاء وحدة واحدة من الخمر تمثل ربحا لكلتا الدولتين.

قدمنا سابقا إمكانية قيام التجارة بين دولتين في حالة تفوق إحداهما في إنتاج إحدى السلعتين، و ان تلك التجارة الدولية تعود بالفائدة على الدولتين.

يمكن أن تتم تجارة دولية بين دولتين في حالة تفوق كل من الدولتين في إنتاج إحدى السلعتين.

و لكي تقدم صورة متكاملة عن النظرية يمكن الإشارة إلى ان هناك حالة من حالات الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج، لا تصلح مطلقا كأساس لقيام التجارة الدولية، تلك هي حالة الفروق المتساوية في تكاليف الإنتاج.

على ضوء ما سبق يتم التخصص والتبادل التجاري بين دولتين كلما كانت النفقة النسبية (المقارنة) للسلعتين في أحدهما مختلفة عن النفقة النسبية للسلعتين في الأخرى. وهذا يعني أنه من أجل قيام التخصص والتجارة المتبادلة الميزة بين دولتين لا بد من توفر شرط ضروري و كاف واحد وهو وجود ،اختلاف بين هذين البلدين في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين موضوع التجارة فيهما.[35]

[35] السعدي ، **مرجع سابق** ، ص 147.

4- المدرسة الاشتراكية – الماركسية –

أولاً : ظهور النظام الاشتراكي:

إذا كان يؤرخ للنظام الرأسمالي بقيام الثورة الصناعية، والتي تغطى الفترة (1780 – 1820)، فقد سبق النظام الرأسمالي في الظهور أحد أهم عناصر النظام الاقتصادي ، ونعني به المذهب الفكري وذلك من خلال أفكار وتنبؤات بعض رجال الفكر، والذي كان من أهمهم العالم الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث، والذي ظهر في كتابة الشهير " ثروة الأمم " والصادر عام 1776. وبعد سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض الإطار الإنتاجي الجديد لهجوم شديد، وانتقادات لاذعة من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، ففي بلدانهم كانت الأحوال الاقتصادية، أو الطروح الفلسفية، أو التعليقات الشخصية، تذكر الحقائق العظيمة النابعة من المسرح الاقتصادي البريطاني، واعتقادهم أن النظام الرأسمالي أو النظام الكلاسيكي أو نظام اقتصاد السوق كان بريطانيا أكثر مما ينبغي، وذلك بالنظر إلى أن بريطانيا كانت هي القوى الاقتصادية السائدة في العالم طوال القرن التاسع عشر، ومن ثم كان علم الاقتصاد في أغلبه ذا هوية بريطانية. ولكن كان الهجوم الكبير من جانب اقتصاديين أصبح يطلق عليهم اسم الاشتراكيين، وهم الذين تشككوا في سلامة القوة والدوافع والسلوك التي ارتبطت بالحيازة الخاصة للممتلكات، والسعي إلى إحراز الثروة. وقد وجد هؤلاء الاقتصاديون، وفي السنوات الوسطي من القرن التاسع عشر لانتقاداتهم وهجومهم، الجذور في التراث الكلاسيكي نفسه، وذلك انطلاقا من فكرة أن القيمة تجد أساسها في العمل والتي نادى بها ريكاردو، وفكرة فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسمالي بطريقة خادعة، والرأي القائل بأن كل الحصيلة من البضائع إنما تخص الأيدي العاملة التي تنتجها[36].

[36] مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **الاقتصاد السياسي غير الماركسي – تحليل نقدي** – ، ترجمة عصام الخفاجي ، دمشق ، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية ، 1988 ، ص 146.

وعلى الرغم من كثرة الكتاب الذي انتقدوا وهاجموا النظام الرأسمالي، إلا أن هناك شخصية قد دفعتهم إلى الظل، وهى شخصية الألماني كارل ماركس .(1883 –1818)وقد وصلت شهرته على المسرح الاقتصادي والتاريخي إلى درجة أن نعت المرء بأنه ماركسياً في الدول الصناعية الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، فذلك يفيد استبعاده من الخطاب الراقي المحترم، ودمغه بعار شديد. وقد تأثر كارل ماركس فكرياً بالفيلسوف الألماني هيجل، ومن ثم كان مهيئاً لرفض التراث الكلاسيكي أو مفترضات النظام الرأسمالي التقليدي والحديث. فالاقتصاديون الرأسماليون يفترضون وجود توازن بين القوى المختلفة، لدرجة أن أصبح يسمي باقتصاد التوازن، والذي يقوم على أساس أن العلاقة الأساسية بين صاحب العمل والعامل، وبين الأرض ورأس المال والعمل، وهي العلاقة التي لا يمكن أن تتغير أبداً، وإن حدث تغيير في المعروض من الأيدي العاملة أو من رأس المال، وهذا التغيير لا يؤدى إلا إلى توازن جديد ومماثل . وبحث وتحديد هذا التوازن النهائي هو جوهر علم الاقتصاد السياسي. كما أن من أساسيات النظام الاقتصادي التقليدي والحديث هو وجود قاعدة ثابتة لا تتغير، أيا كانت الاضطرابات أو الأزمات التي يتعرض لها النظام، وأن علم الاقتصاد يبحث ويثقل المعرفة بالمؤسسات الرئيسية والعلاقات الجوهرية الدائمة والباقية.

وكان والد كارل ماركس من أكبر المحامين في تربيه بألمانيا، والذي كان مرتبطاً بالمحكمة العليا. كما أن أسرة كارل ماركس من أصول أسرة يهودية عريقة، إلا أن والده، ومنذ مولد كارل ماركس، قد تحول إلى المذهب البروتستانتي. ويقال أن هذا التحول لم يكن راجعاً إلى عقيدة روحية، بل كان لأغراض سياسية، حيث لم يكن من السهل على والد كارل ماركس وهو في منصبه الرسمي في بروسيا أن يكون يهودياً. من جهة أخرى، تزوج كارل ماركس من جيني فون فشتفالن ابنه البارون لودفيج فون فشتفالن، المواطن الأول في المدينة، وكان ذلك تمشياً مع المكانة الاجتماعية المرموقة لكارل ماركس. وهكذا لم تكن نشأة كارل ماركس، مؤسس الفكر الشيوعي، توحي بانشقاقه الثوري العنيد.

من جهة ثانية، وقع كارل ماركس تحت تأثير جورج فلهلم فريدريك هيجل (1770–

(1831، ومن الفكر اليهجلي جاءت فكرة على أكبر قدر من الأهمية، وهى أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون دائماً في حال تحول مستمر. وعندما يبرز كيان اجتماعي أو طبقة اجتماعية وتحتل الموقع الأول اجتماعياً، لا تلبث أن يظهر كيان أو طبقة اجتماعية وقوة جديدة تنافسها وتتحداها. والمثال البارز لهذه الفكرة، هو بروز طبقة الرأسماليون أو الصناعيون الجديد مكان الطبقة الحاكمة القديمة، وهى مالكو الأرض. ولم يكن الأمر يحتاج إلى جهود لرؤية أن الصناعيين الجدد أو البرجوازية الجديدة، بعد أن تحدت الطبقة الاجتماعية السابقة عليها وهى الأرستقراطيين أو ملاك الأراضي بالقدر الكافي وأنشأت تركيباً جديداً، سوف تتعرض بدورها لتحد كيان اجتماعي جديد وهو طبقة العمال.

من جهة ثالثة، إذا كانت فلسفة المذهب الفردي أو فلسفة النظام الرأسمالي تطلق، في أحد جوانبها، من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، نجد لكارل ماركس فلسفة أو فكر جديد مخالف، وهو نفس فكر الألماني جورج فريدريك ليست (1789 – 1846)، وهى أن الفرد يوجد من أجل الدولة. فالدولة هي التي تمنحه الحماية و إمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، ومن هنا فالدولة يجب أن تتقدم وأن يكون لها الدور الأسمى[37].

وقد رفض ماركس مهتدياً بهيجل، الافتراضات الأساسية للاقتصاد الرأسمالي التقليدي والحديث، فالتوازن ليس هو النهاية، وإنما هو مجرد حدث في تغير أكبر كثيراً، يؤدى إلى تغيير كامل العلاقة بين رأس المال والعمل .كما أن المؤسسات الاقتصادية، ونقابات العمال، والشركات، والمظاهر الاقتصادية للدولة وسياستها. كل ذلك في تغيير مستمر وفي حالة حركة، وأن صراع الطبقات هو مصدر هذه الحركة.

وقد أصدر كارل ماركس، بالتعاون مع صديقة الألماني أيضاً فريدريك انجلز (1820 – 1895) أشهر منشور سياسي، والذي قوبل بأكبر قدر من الاعتراض والتنديد وهو البيان الشيوعي الذي خاطب السخط الواسع النطاق الذي عبرت عنه الحركات الثورية للعام 1848. وقد تبع ذلك إصدار المجلد الأول من كتابه " رأس المال " الذي راجعه وأعده

[37] مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **مرجع سابق** ، ص 224.

للطبع صديقه انجلز، وصدر في حياة كارل ماركس، ثم اعتمد انجلز بعد ذلك على المذكرات وأجزاء من المخطوطة لاستكمال ونشر الجزأين الأخيرين من " رأس المال" بعد وفاة كارل ماركس.

وفي كتابة " رأس المال "، أشار ماركس إلى إنجازات النظام الرأسمالي في مجال الإنتاج، وأشاد بها، وذكر أن النظام الرأسمالي، وفي فترة لم تتجاوز المائة عام حقق قدراً أكبر وأضخم من كل الأجيال السابقة مجتمعة. كما أشار إلى إنجازات أخرى للرأسمالية، وإن كانت فرعية كخلق المدن الجديدة وزيادة سكان الحضر زيادة كبيرة بالقياس لسكان الريف علاوة على الأسعار الرخيصة للسلع والمنتجات. ولكن بعد هذه الإشارة المقتضبة لمنجزات الإطار الإنتاجي الجديد أو الرأسمالية، وجه ماركس سهامه نحو جوانب الضعف في الرأسمالية والتي أجملها في أربعة عيوب أو مشكلات رئيسية[38]، وهى:

1التوزيع غير المتكافئ في السلطة :

ذهب ماركس إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، ومصدر هذه السلطة هي الملكية الخاصة، وبالتالي فالسلطة هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالي. وأن سلطة الرأسمالي لا تقتصر على مشروعه، بل تمتد إلى المجتمع والدولة. فالجهاز الإداري في الدولة ما هو إلا لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبرجوازية الحاكمة، ويضيف ماركس بأن هذه السلطة الرأسمالية تمتد لتشمل الاقتصاديين، ومن ثم يخضع علم الاقتصاد والاقتصاديون لنفوذ سلطة الرأسمالي.

2التوزيع غير المتكافئ في الدخل:

إن الفروق الهائلة في توزيع الدخل، كانت محل ملاحظات الاقتصاديين التقليديين أنفسهم. وقد قالوا بمبررات لم تكن كافية وقوية لهذا التفاوت .وقد وجد ماركس تبريراً، من جهة نظره ونظر أنصاره والتي وجد مصدرها في نظرية ريكاردو " العمل في القيمة ". فقد رأى ماركس أن العامل الحدي يحصل على مقابل أو على أجر يعكس إسهامه المضاف في مجموع

[38] كنونه رشيد ، **الاقتصاد الدولي** ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، 1980 ، ص 147.

إيرادات المشروع. ويتناقص هذا الإسهام، وفقاً لقانون الغلة المتناقصة مع إضافة عمال جدد. والأجر الحدي يقرر الأجر للجميع . ولكن من هم بعيدون عن الحد يحصلون على الأجر الحدي على الرغم من أنهم يساهمون في المكاسب بأكثر مما يحصلون عليه من أجر، وربما بأكثر منه كثيراً. وإنهم في المراحل قبل الحدية من العائدات المتناقصة يحققون فائدة أكبر وهذه هي القيمة المضافة أو فائض القيمة، والتي لا يحصل عليها من يحققها أو يحققونها، بل يستولي عليها وبطريقة خادعة الرأسمالي.

فإذا كانت هناك قوانين لإنتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع قد فرضها الإنسان، وليس هناك ما يجبر العمال على الخضوع لمثل هذا الترتيب الإنساني.

3الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي:

لا يمثل فقط التوزيع غير المتكافئ في السلطة، ولا التوزيع غير المتكافئ في الدخل، عيوب الرأسمالية، بل يهدد بقاء النظام الرأسمالي كذلك الاتجاه إلى الكساد والبطالة. فقد شهد ويشهد النظام الرأسمالي وجود دورة اقتصادية أشبه بالموجة تسبب اختلالاً. وقد نظر الاقتصاديون الرأسماليون الأوائل، من أمثال جانب باتسيت ساى، دافيد ريكاردو إلى هذه الموجات بأنها أمر مؤقت لا تغير الأوضاع الأساسية، كما حلل جون مانيارد كينز هذه الدورات أو الأزمات بفكر جديد يخالف قانون ساى، وهو وجوب تدخل الدول لخلق أو تنشيط الطلب الكلي أو الطلب الفعال.

ومع الكساد الكبير وما سببه من تعاسة وشقاء، أي الإخفاق الذريع للنظام الرأسمالي، كان النموذج السوفيتي أو الاشتراكية أو الشيوعية هو البديل الواضح والمتاح والممكن. إلا أن ممارسات النظام الحاكم في الاتحاد السوفيتي للسلطة، لاسيما في عهد جوزيف فيساريو نوفيتش ستالين، كانت بمنزلة آفة في كل أرجاء العالم على كلمة الشيوعية أو الاشتراكية نفسها. كما كانت مصدر متاعب جسيمة في سنوات الخمسينات، والتي شهدت الملاحقة الشرسة للمواليين للشيوعيين، ولمن سموا بـ " الحمر " والتي دعا إليها جوزيف ريموند

مكارثى، ولهذا عرفت هذه الحملة أو الملاحقة للمواليين للشيوعية "بالمكارثية" والتي تميزت بأخذ الناس بالشبهة والشائعة[39].

4الاحتكار :

لم يقتصر الأمر على نقاط الضعف السابقة، التي ألمت وتلم بالنظام الرأسمالي، بل يوجد نقطة ضعف أخرى أشار إليها كارل ماركس، وهى الاحتكار .وعلى الرغم من أن أنصار النظام الرأسمالي يعترفون بها، إلا أنهم يرونها استثناء من القاعدة الحاكمة للسوق، وهى التنافس، ومن ثم فالاحتكار لا يمثل خطراً على النظام في جملته. غيران ماركس يرى المسألة من وجهة نظر أخرى، فازدياد النشاط الاقتصادي في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين، هو اتجاه قوى ومستمر. وهكذا يرى كارل ماركس أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أشاد به الاقتصاديين الكلاسيك، وبسبب نقاط الضعف المذكورة آنفاً، سيصل إلى نهايته، كما كان يعتقد ماركس في مجال آخر، أن الدولة بعد استيلاء الطبقة العاملة أو البروليتاريا عليها، سوف تختفي في نهاية الأمر. وهو قول لم يصدق، بل احتفظت الدولة الحديثة بقوتها في ظل تطبيقها للنظام الاشتراكي، كما حدث في الاتحاد السوفيتي (الذي شهد أول تطبيق للفكر الاشتراكي عام 1917) والصين وبلدان وسط شرق أوروبا ودول أخرى. بل قد فشل النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي سياسيا وتحوله إلى جمهوريات مستقلة، تسعى، وبخطي حثيثة، ومعها دول شرق أوروبا وبقية بلدان العالم تقريبا نحو العودة إلى النظام الرأسمالي .

ثانياً : الخصائص العامة للنظام الاشتراكي :

كانت روح النظام الاشتراكي تتمثل في التخلص من سوء التوزيع الاقتصادي والاجتماعي للرأسمالية وتحقيق عدالة تتطلب إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالنظام الاشتراكي يقوم على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد والأدوات. فالملكية العامة تشمل ملكية

[39] كنونه ، **مرجع سابق** ، ص 148.

الدولة لمصادر الثروة الطبيعية وللمشروعات الصناعية والتجارية ولمشروعات النقل والمصارف وللمشروعات الزراعية. ولا يخل بمبدأ الملكية العامة إنابة السلطة المركزية لبعض الهيئات العامة لإدارة بعض المشروعات أو تملك بعض أدوات الإنتاج وفقاً للخطة الاقتصادية العامة.

ولا يعني ذلك أن الملكية الخاصة محرمة تحريما مطلقا في النظام الاشتراكي، فالملكية الخاصة نظام طبيعي بالنسبة لأموال الاستهلاك حيث لا يستطيع الفرد أن يستهلك شيئاً قبل أن يتملكه ويكون له حرية التصرف فيه، لذلك يسلم النظام الاشتراكي بالملكية الخاصة لسلع الاستهلاك. فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول كما يملكون ما يكونونه من مدخرات بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى رؤوس أموال عينية. ويسمح بالملكية الخاصة للمساكن والحدائق المحيطة بها والأموال التي تخصص لاستعمال أصحابها وتنتقل هذه الأشياء إلى الورثة. ولا يعتبر تملك مل هذه الأموال ملكية خاصة استثناء من مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج لأنها أموال مخصصة لإشباع الحاجات الذاتية لأصحابها وليست مخصصة للإنتاج، ومع ذلك كان من الممكن تملك بعض المشروعات الزراعية ملكية خاصة دون استغلال للغير.

ويؤدى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى تقريب الفوارق بين الطبقات واختفاء طبقة الرأسماليين والملاك الزراعيين. ففي المجتمع الاشتراكي يتقاضى الأفراد أجوراً نظير خدماتهم وجهودهم، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل .

و بالتالي أدى النظام الرأسمالي إلى ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية لذلك تم انتقاد النظام الرأسمالي برفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

معارضة النظام الرأسمالي قبل الماركسية :

لقد تم انتقاد المدرسة التقليدية من قبل عديد من الاقتصاديين والفلاسفة قبل ماركس ومن أهم هؤلاء نجد :

سيسموندي : ينتقد المنهج الذي يتبعه التقليديون في دراسة الإقتصاد حيث يعتبر أن أسلوب الدراســـة المجرد والمنهج المنطقي لايلاءم الاقتصـــاد الذي هو علم أخلاقي كما يعتق أن موضوع الدراسة هو الإنسان وليس الثروة كما أثار الشك حول فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وكان من أنصار تدخل الدولة .

سان سيمون وأتباعه (الساندسيمونين) : يعتبر أن دور الدولة مهم جداً في زيادة الرفاهية على عكس التقليديين الذين كانوا من أنصـــار الحرية الاقتصـــادية ولكنه لم يدعو إلى إلغاء الملكية الخاصــة لكن اتباع سان سيمون انتقدوا الملكية الخاصــة وخاصــة التي تدر دخل لا مبرر له (دخل دون عمل) كما هاجموا مبدأ الإرث لأنه لاوجود لضــمان بأن يكون الوارث أكفأ من غيره في اســتخدام الأموال الموروثة لذلك دعوا بأن تكون الدولة الوارث الوحيد وهذا اتجاه الراديكاليين في فرنسا .

التعاونيون : يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة بين الأفراد كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية ولايرون ضرورة الاشتراكية التامة لمعالجة مشاكل النظام الرأسمالي الذي يؤدي حسب رأيهم إلى القضاء على الفردية وطمسها باستثناء المحظوظين كما يرون أن مجتمع النظام الرأســـمالي هو مجتمع غير طبيعي مفتعل ولهذا يدعون لخلق مجتمع طبيعي وهنا يظهرون من بقايا المدرســـة الطبيعية. يهاجم التعاونيون فكرة المنافســـة والربح الذي يرتبط بها والذي يؤدي إلى مشــاكل اجتماعية. من أهم رواد هذه المدرســة نجد روبرت أوين وشارل فورييه . [40]

[40] كنونه ، **مرجع سابق** ، ص 150.

روبرت أوين : يعتبر أحد دعاة الاشـــتراكية وأبو الحركة التعاونية حيث قام بدعوة لإصـــلاح أحوال العمال وأول من استعمل شعار الاشتراكية حيث حفظ في ساعات العمل من 17 إلى 15 في مصنعه باسكوتلندا وامتنع عن تشغيل الأطفال دون 10 سنوات وأنشأ مدارس لتعليم أبناء العمال لديه وألغى نظام الغرامات التي تقطع من الأجور مما زاد في الإنتاجية وجعل مصنعه من أكبر المصانع .

شـــارك أيضـــاً في الحركات النقابية ويمكن تلخيص أفكاره كما يلي : دعى إلى خلق بيئة جديدة ملائمة لنمو علاقات جديدة ويعتبر أن الإنســـان هو نتيجة للبيئة التي يعيش فيها من ظروف عمل وغيرها.

كما دعى إلى إلغاء الربح الذي يعتبره أســـاس البلاء وعدم العدالة ومســـؤول عن الأزمات الاقتصادية ويرى أن إلغاء الربح يتم عبر استبعاد النقود من التعامل .

شارل فوريه : دعى إلى الاشتراك المعيشة الاجتماعية التي تؤدي إلى انخفاض النفقات من خلال المثال الذي ضربه على مدينته الفاضلة والتي سماها الفلانستير وهي عبارة عن فندق ضخم يتسع لـــ 1500 شخص ويعتبر أن الحياة المشتركة ستكون سبباً في خلق بيئة جديدة غير فاســـدة كما دعى إلى التعاون الكامل بين الأفراد والفلانســـتير يمكن اعتباره كجمعية تعاونية للإنتاج والاستهلاك. بالنسبة لشارل فوريه فإن الفلانستير هو 400 هكتار لا تكون موضوع ملكية فردية وإنما موزعة على العدل ورأس المال والمواهب.
– يدعو إلى العودة إلى الأرض وينصح بتوزيع السكان على عدد كبير من الفلانستير وذلك لتفادي التكدس في المدن الكبرى والعودة إلى الأرض تعني البعد عن الصناعة.

كما يعتبر أن العمل في الأرض عمل مشرف أي أنه عمل مرغوب فيه وليس بحكم الضرورة

كما دعى إلى ضــرورة توفير ضــروريات الحياة لكل فرد حتى لا يلتجأ للعمل إلا إذا ما كان يرغب فيه . [41]

ملاحظة : نقد فوريه للنظام الرأسمالي لم يكن لعيوب الرأسمالية كما هو الأمر بالنسبة لأوين وإنما لخصائص المجتمع الصناعي.

الماركسية :

يعتبر المذهب الماركسي من أهم المذاهب تأثير في الحياة العملية .

كارل ماركس (1818 – 1883)

يرى ماركس من خلال الحادية التاريخية أن التاريخ ليس مجرد حكايات وقصص متناثرة وإنما يخضع التطور التاريخي لقوانين عامة ومهمة الباحث هي اكتشاف هذه القوانين.

يميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتي تعتبر الهيكل أو البنيان الأســـاســـي للاقتصاد وبين مجموعة الأفكار والعلاقات السياسية والقانونية والتي تمثل الهيكل العلوي .

بالنسبة لماركس يضـع الأفراد التاريخ عند قيامهم بالإنتاج الذي يعتبر أهم حدث تاريخي وهذا الإنتاج يؤدي إلى قيام علاقات بين الأفراد لذلك لابد من التمييز بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أي بين أدوات ووســـائل الإنتاج والروابط بين الأفراد ببعضـــهم البعض وبين الأفراد وعلاقات الإنتاج (ملكية وغيرها) .

تطور قوي الإنتاج يؤدي إلى تطور علاقات الإنتاج لكن لا يعني هذا أن هناك تناســـق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وفي غياب هذا التناســـق ووجود تناقض فلابد من تغيير من خلال ثورة اجتماعية تؤدي إلى إزالة التعارض.

[41] مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **مرجع سابق** ، ص 227.

- يعتبر ماركس أن علاقات الإنتاج تحكم جميع مظاهر الحياة الاجتماعية (هيكل علوي) لكن تطور المجتمع يبقى رهين تطور قوي الإنتاج وهذا هو المقصـــود بالمادية التاريخية أو التفسير المادي للتاريخ أو التفسير الاقتصادي للتاريخ.
- من خلال المادية التاريخية فإن الإنســـانية مرت بعديد من الأنظمة الاجتماعية ولكل نظام علاقات إنتاج وقوى إنتاج .
- يرى ماركس أن تطور وســـائل الإنتاج لن يقف عند النظام الرأســـمالي إذ أ تطور أدوات الإنتاج ســيجعل العلاقات الإنتاجية الرأســمالية عقبة في ســبيل التطور . فالتطور المعني يؤدي إلى مزيد من تقسيم العمل والتخصص وبالتالي يؤدي هذا التطور إلى جماعية وهو ما يؤدي إلى إضــفاء الصــفة الاجتماعية على أســاليب الإنتاج وهذا لايســتقيم مع العلاقات الرأســمالية القائمة على الملكية الفردية لذلك يرى ماركس من ضــرورة تغيير هذه العلاقات وقيام نوم جديد من الملكية الجماعية تتناســـب مع تطور أســـاليب الإنتاج فأمام جماعية الإنتاج لابد من جماعية ملكية عناصر الإنتاج أي الاشتراك في عناصر الإنتاج.
- يرى ماركس بأن هذا التطور للنظام الرأســـمالي هو حتمي نتيجة الناقض الأســـاســـي في المجتمع وانقسامه إلى طبقة البروليتاريا وطبقة البرجوازية.[42]

الاقتصاد الماركسي :

المســائل الاقتصــادية التي تناولها ماركس خضــع فيها لنظريته الفلســفية وأهم شــيء قام به ماركس هو نقده للنظام الرأسمالي واعتقاده بإنهيار هذا النظام وسقوطه وذلك للتناقضات التي توجد فيه ولكنه لم يبين كيفية عمل عمل النظام الاشـتراكي ولعل أهم المواضـيع الاقتصـادية التي تناولها ماركس هي : نظرية القيمة ، ميل معدل الربح للتناقض تركز رأس المال الفقر العام والأزمات الاقتصادية.

[42] مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **مرجع سابق** ، ص 228.

نظرية القيمة عند ماركس :

أخذ ماركس في الأول بنظرية العمل وبالتالي فهو يؤيد نظرية القيمة عند المدرسة التقليدية حيث يفرق ماركس بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل مع السلع الأخرى. ويعتبر ماركس أن القيمة التبادلية لسعلة مع سلعة أخرى لابد أن تعبر عن شيء مشترك بين هذه السلع كأن تكون سلعة ثالثة تُبين قيمة السلع ببعضها البعض (مثل المقام الموحد) وكان العمل هو العنصر الثالث الذي يبحث عنه ماركس لمقارنة السلع ببعضها البعض.

واجه ماركس مشكلة في تحديد قيمة العمل وذلك من خلال التمييز بين أنواع مختلفة من العمل فهناك عمل بطيء بأدوات تقليدية متأخرة وهناك عمل نشيط بأدوات متقدمة وساعة عمل من الثاني ولتفادي هذا المشكل أجاب ماركس بأن العبرة هي كمية العمل اللازم اجتماعياً " أي العمل تحت الطرق السائدة أو الغالية في المجتمع.

المشكل الثاني أن العمل ليس عنصر متجانساً فهناك العمل اليدوي وهناك العمل الفني الماهر والعمل الذهني ولمقارنة هذه الأعمال أجاب ماركس بأن المقارنة تتم في الواقع من وراء ظهر المنتجين.

وكان الهدف الاساسي من وراء تفسير نظرية القيمة عند ماركس هو تغيير فائض القيمة التي يتحصل عليه الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي.

ملاحظة : يرى ماركس أن التبادل يختلف في ظل النظام الرأسمالي عنه في ظل الإنتاج البسيط : ففي الإنتاج البسيط يبيع المنتج سلعة مقابل نقود للحصول على سلعة أخرى ويحقق فائدة إذا كانت منفعة السلعة التي يأخذها أكبر من السلعة التي يبيعها : ويكون التبادل بهذا الشكل سلعة أ ← نقود ← سلعة أما في النظام الرأسمالي فإن الدورة تكون نقود لشراء اليد العاملة والمواد الأولية ثم بيع السلع ثم المحصول على نقود ← سلع ← نقود . [43]

[43] مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **مرجع سابق** ، ص 229.

ويحصـــل الرأســـمالي على فائدة إذا كانت النقود التي أنفقها في الاول أقل من النقود التي تحصـــل عليها في الآخر ويرى ماركس أن هذا النقود ناتجة عن فائض في القيمة وفائض القيمة ناتج عن استغلال العمال الذين يعتبرون المنتجين الوحيدين ، وحصول الرأسمالي على هذا الفائض ليس له ما يبرره سوى النظم البائدة.

تعديل نظرية القيمة عند ماركس :

في الجزء الثالث من كتابة " رأس المال " عدل ماركس نظرية القيمة ولفهم ذلك لابد من المخططات التالية :

- رأس المال المتغير : هو ما يدفعه الرأسمالي للعمال.
- رأس المال الثابت : ما يدفعه الرأسمالي كثمن للآلات والمعدات.
- معدل فائض القيمة أو معدل الاســتغلال هو النســبة أو الفرق بين فائض القيمةوبين رأس المال متغير .
- معدل الربح : هو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي (المتغير والثابت).
- التركيب العضوي لرأس المال : النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي.
- يطلق ماركس على أجور العمال راس المال المتغير لأن العمل يزيد من قيمة الســلعة التي ينتجها بينما المعدات لا تزيد في قيمة السلعة وإنما تنتقل إليها قيمتها فقط.

لاحظ ماركس في الصـــياغة الجديدة لنظرية القيمة أن معدل التبادل لايتوقف على العمل وحده وإنما أيضــاً على معدل الربح وهذا يعني أن ماركس أقر بنظرية نفقة الإنتاج بمعنى أن راس المال المستخدم (رأس المال الثابت) يؤثر أيضاً في قيمة السلعة.

ميل معدل الربح إلى التناقص:

يعتقد ماركس مثل المدرسة التقليدية بان الاقتصاد الرأسمالي يميل إلى الركود حيث ينخفض معدل الربح مما يحول دون القيام باستثمارات جديدة.

تركز رأس المال : ويقصـــد بهذا أن النظام الرأســـمالي تكون فيه المشـــروعات تتجه إلى اســتخدام وســائل إنتاجية أكثر رأســمالية وكذلك نحو الاحتكار ويعني أن النظام الرأســمالي يمتاز عن الأنظمة الأخرى بزيادة تراكم راس المال من هنا جاءت تسميته بالنظام الرأسمالي.

الفقر العام : بالنسـبة للمدرسـة التقليدية فإن الأجور تتحدد عند الحد الأدنى اللازم للمعيشـة وقد انتهى ماركس إلى نفس النتيجة وأعتبر أن النظام الرأســـمالي يبقى العمال في حالة فقر مستمر ولايمكن أن تزيد الاجور عن مستوى الكفاف ويعود ذلك إلى الاستعمال المكثف من رأس المال الذي يجد من طلب اليد العاملة وبالتالي انخفاض الأجور.

ملاحظة : هناك تناقض في أفكار ماركس فميل معدل الربح إلى الانخفاض والفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف وزيادة رأس المال لايمكن أن تكون كلها صحيحة في نفس الوقت .[44]

الأزمات الاقتصادية :

توجد عدة تفسيرات عند ماركس للازمات الاقتصادية إذ يعتبر أن أسباب الأزمات الاقتصادية هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الاستهلاك خاصة مع تراكم راس المال وضعف الأجور.

- السبب الآخر للأزمات هو انخفاض معدل الربح وانخفاض الاستثمار – كذلك الفوضى في النظام الرأسمالي وعدم معرفة حاجيات السوق على وجه الدقة يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة وقد يترتب عنها الإفراط في إنتاج بعض السلع مما يجعل خلل في السوق .

[44] مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **مرجع سابق** ، ص 231.

5-المدرسة الكينزية:

تعتبر أزمة الكساد العالمي 1929 نقطة تحول هامة في الفكر الاقتصادي ، حيث عجزت المدرسة الكلاسيكية عن ايجاد حل لها ، مما أدى إلى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة هي المدرسة الكينزية بزعامة الاقتصادي الإنكليزي J M KEYNS .

يعتبر كينز من أشهر الاقتصاديين في القرن 20 وكتب كتابة " النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود " الذي لايقل أهمية عن كتاب " ثروة الأمم " لآدم سميث أو كتاب " رأس المال " لماركس حيث غير كينز وجه التفكير والنظرية الاقتصادية الكلية وأفكار كينز لم تقتصر فقط على السياسات النقدية وإنما أيضاً طالت النظام النقدي الدولي هو بريطاني من عائلة بورجوازية ولم يدرس الاقتصاد في البداية وإنما درس الرياضيات ولكن بعد تخرجه من الرياضيات أقنعه والده بأن يدرس الاقتصاد .

اهتم كينز بدراسة النقود واعتبر أن المساواة بين الإدخار والاستثمار هي قاعدة التوازن العام واعتبر أن قرار انجلترا بالعودة إلى قاعدة الذهب ستة 1925 قرار خاطئ لأنه يدمر اقتصاد انجلترا من حيث المناقشة.

خلال الثلاثينات واجه العالم أزمة اقتصادية خانقة ولم تقدر توصيات النظريات القديمة على الخروج من الأزمة لأنها كانت تعتقد بان قوى السوق هي الكفيلة بالعودة إلى التوازن لذلك كتب كينز كتابه واعتبر أن الاختلال الاقتصادي أمر ممكن ولابد من سياسات لإيجاد التوازن وبين كينز أن التوازن يمكن أن يحدث عند مستويات متعددة من التشغيل حتى دون التوظيف الكامل وبالتالي فإن البطالة أمر ممكن ودعى لتدخل الدولة عبر سياسات معينة للحد من البطالة وعارض بالتالي دعاة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي يمكن اعتبار كينز في هذا الجانب معارض للنظام الرأسمالي ومن جهة أخرى يمكن اعتبار كينز مدافعاً عن النظام الرأسمالي وذلك بإيجاد حلول لتفادي أزمات هذا النظام

وأصبح كتاب كينز يمثل الفكر المعتمد لمعظم الدول الصناعية بعد الحرب العالمية وذلك إلى حدود السبعينيات حين ظهرت أفكار معارضة لكينز رغم عدم خروجها من الإطار العام الذي وضعه كينز .[45]

لعب كينز دوراً كبيراً في الإعداد لمؤتمر بريتون وود عام 1944 وكان إنشاء صندوق النقد الدولي من أراء كينز والاقتصادي الأمريكي وايت . وتوفي كينز سنة 1946 .

خصائص التحليل عند كينز :

يعتمد كينز على الفترة القصيرة حيث افترض ثبات السكان ورأس المال والفن الإنتاجي ونظر إلى المتغيرات التي تحدث في الفترة القصيرة أما بالنسبة للفترة الطويلة فإن كينز يقول " أنه في المدة الطويلة فإننا سنكون جميعاً اموات " وبالتالي فقد نظر إلى الاستثمار باعتباره جزءاً من الإنفاق والطلب الكلي وأهمل دور الاستثمار كطاقة انتاجية وكمغير لحجم رأس المال في الأجل الطويل.

اعتمد واعتنى كينز بالاستثمار كعنصر طلب من خلال (نظرية المضاعف وتجاهل نظرية المعجل حيث يلعب الاستثمار دوراً في زيادة العرض والطاقة الانتاجية .

اعتماد كينز على الفترة القصيرة يجعل من التغير في الانتاج والدخل القومي يعتمد فقط على التغير في عنصر العمل وبالتالي فهو يبحث في محددات التشغيل والدخل القومي وأدت نظرية كينز إلى ما يعرف باسم الحسابات القومية.

- تحليل كينز هو تحليل كلي ويتعامل مع كميات كلية أو جملية ولايناقش السلوك الفردي أي أن كينز منظر للاقتصاد الكلي (الدخل القومي ، الاستثمار القومي ، الاستهلاك القومي ، البطالة ، التضخم ، إلخ) ويعتبر تحليل كينز هو الأساس لظهور التحليل الكلي .

[45] نوربيرغ يوهان ، **دفاعاً عن الرأسمالية العالمية** ، عمان ،دار الحديبي ، 2007 ، ص 201.

- تحليل كينز هو نقدي بينما يعتبر التقليديون أن إدخال النقود في التحليل الاقتصادي لايغير شيئاً سوى تحدد المستوى العام للأسعار ويعتبرون أن النقود محايدة ولايؤثر في العلاقات الاقتصادية العينية (النظرية الكمية للنقود) أما كينز فإنه يعتبر أن النقود لها دور كبير في الاقتصاد ولايمكن فصلها عن الاقتصاد العيني وهذا يرتبط بافتراض هام وتجاهلته المدرسة التقليدية وهو الخداع النقدي الذي يمكن حسب كينز أن يقع فيه الأفراد : العامل يفكر بالأجور الإسمية وليس الأجور الحقيقية إذ يقبل الزيادة في الأسعار ولايقبل إطلاقاً انخفاض الأجور الإسمية حتى ولو كانت النتيجة واحدة على المقدرة الشرائية . هذا الخداع جعل كينز يفترض أن الأجور النقدية جامدة لا تعرف المرونة والقدرة على التغيير وهذا لعدة اسباب منها ما هو نفسي ومنها ما يرتبط بالنقابات وغيرها.
- افتراض أن الأسعار جامدة لها تأثير على طبيعة التوازن وتحقيقه فإذا كانت الأسعار متغيرة فإن توازن السوق يكون عبر تغير الأسعار أما إذا كانت الأسعار جامدة فإن التوازن يكون عبر الكميات وتغيرها.
- عند التقليدين فإن وجود فائض في عرض العمل مثلاً يؤدي إلى انخفاض الاجور ويؤدي إلى زيادة الطلب لتحقيق التوازن أما عند كينز فإن وجود فائض في عرض العمل مع أجور ثابتة لن يزيد في طلب العمل وبالتالي لايمكن القضاء على البطالة إلا إذا توفرت شروط أخرى ترتبط بزيادة الطلب الكلي الذي يدفع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي في طلب العمال .
- افتقاد قانون جون باتست ساي والطلب الفعلي أو الفعال

انتقاد قانون جون باتست ساي والطلب الفعلي او الفعال عند كينز .[46]

يعتمد التقليديون على قانون ساي الذي يعتبر أن العرض بخلق الطلب المناسب له (قانون المنافذ) ويكون بهذا الشكل : الإنتاج يعطي سلع ويؤدي إلى توزيع دخول على عناصر

[46] نوربيرغ ، **مرجع سابق** ، ص 203.

الإنتاج تساوي بالضبط قيمة الإنتاج وهذه الدخول النقدية تتحول إلى طلب سلع النقود هنا لها دور وسيط فقط للتبادل ونجد بالتالي الحلقة التالية :

الإنتاج ← العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع .

وبالتالي حسب ساي فإن العرض الإجمالي يساوي الطلب الإجمالي ولايمكن الحديث عن أزمة طلب ويكون التوازن .

ملاحظة : بالنسبة للتقليديين يمكن أن نجد إخلالات في أسواق جزئية ولكن يقابلها إخلالات في الإتجار المعاكس في أسواق أخرى وبالتالي فإن التوازن الكلي هو السائد والنتيجة النهائية او القاعدة العامة هي التوازن الشامل تؤدي المنافسة إلى إزالة الإخلالات عبر آلية السوق وذلك بتغير الأسعار التي توازي في النهاية بين العرض والطلب . ويعتبر التقليديون أن التوازن يكون عند التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لكن يعترف التقليديون بإمكانية وجود بطالة مؤقتة . بصفة عامة يمكن اعتبار النموذج التقليدي نموذج للتوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل بدون بطالة إجبارية وبالتالي فإن التقليديون ينصحون بعدم تدخل الدولة لأن السوق كفيل وحده على تحقيق التوازن وبالتالي لايمكن الحديث عن السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع لدى المدرسة التقليدية .

بالنسبة لكينز فإن الطلب هو الذي يخلق العرض بمعنى أن المنتج يسعى لكي يلبي طلباً موجوداً أو متوقعاً وهذا يؤدي إلى نظرة مغايرة للنقود ودورها إذ ليس صحيحاً أن النقود هي فقط وسيط للتبادل وأن كل دخل نقدي يتحول آلياً إلى طلب سلع وإنما النقود أيضاً مخزن للقيم يمكن أن تطلب لحد ذاتها وتدخر أو تخزن ولا تصرف في شراء السلع وبالتالي لايتحقق الطلب (تفضيل السيولة أو الاكتناز) ، كما يمكن للطلب أن يفوق العرض إذا ما أنفقت بعض الأموال المدخرة في فترات معينة أو لزيادة عرض النقود من السلطات النقدية وبالتالي

ليس بشرطه أن يحصل التوازن الآلي بين العرض والطلب الكلي ويظهر دور مؤثر جداً للنقود في النشاط الاقتصادي.

- كانت نظرية كينز مقدمة لإدماج نظرية الأموال المالية في النظرية الاقتصادية . فطلب النقود أو السيولة يعتمد على المقارنة بين مزايا الاحتفاظ بالنقود سائلة وبين العائد الذي تحققه الأصول المالية وخاصة السندات .
- يعتبر كينز أن الطلب الفعلي أو الفعال هو الذي يلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى التشغيل والبطالة فالطلب الفعلي هو الذي يحدد الإنتاج وبالتالي كميات عناصر الإنتاج الكامل أي مع وجود البطالة وبالتالي فإن كينز يعتبر أن البطالة ليست أمراً استثنائياً وإنما أمراً عادياً.
- لهذا السبب فقد أولى كينز عناية خاصة بعناصر الطالب أو مكوناته وهي الطلب على الاستثمار والطلب على الاستهلاك.
- وجود بطالة يتطلب تدخل الدولة عبر سياسات هدفها الترفيع من الطلب حتى يرتفع العرض وبالتالي يزداد الإقبال على عناصر الإنتاج وتنخفض البطالة. [47]

الاستهلاك والاستثمار عند كينز :

أدخل كينز تعديلاً مقارنة بالتقليديين عند البحث عن دالة الاستهلاك حيث أن المدرسة التقليدية كانت تبحث عنها من زاوية الإدخار ويتساءلون عن العوامل التي تحكم الإدخار بينما كينز يتساءل عن العوامل التي تحكم الاستهلاك وهذا يعود إلى الاختلاف بين المدرستين حيث أن التقليديين اهتموا بقضية النمو والتطور أما القضية بالنسبة لكينز هو تحديد مستوى التشغيل لهذا إهتم التقليديون بتكوين راس المال أي اهتموا بالاستثمار أو

[47] نوربيرغ ، **مرجع سابق** ، ص 204.

البحث عن وسائل تمويلية ومنها الإدخار بينما كينز كان همه هو مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي اهتم بعناصر الإنفاق وفي مقدمتها الاستهلاك.

- من حيث العوامل المؤثرة في الإدخار والاستهلاك فإن التقليديون ينظرون من زاوية تراكم رأس المال والتمويل وبالتالي فإن العنصر الاساسي هو الدخل.
- بالنسبة لكينز فإن الاستهلاك لايزيد مع الدخل لكن بنسبة أقل مما يجعل ميل منحنى الاستهلاك أقل من الواحد ويميز كينز بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك . دالة الإدخار تشتق عند كينز من دالة الاستهلاك.
- استخلص كينز نظريته في الاستهلاك من خلال حجج منطقية وليس من دراسات تطبيقية واعتبر أن الاستهلاك يتوقف على ما اسماه القانون النفسي وهو يعني أن الاستهلاك يزيد مع الدخل لكن بنسبة أقل.
- طور بعض الاقتصاديين نظرية كينز للاستهلاك حيث تحدث لوزنبري على الدخل النسبي وأكد على إمكانية عدم انخفاض الاستهلاك عند انخفاض الدخل إذ ما اكتسب المواطنون عادات استهلاك يصعب التنازل عنها.
- كما أضاف فريدمان فكرة الدخل الدائم مؤكد أن الاستهلاك لايعتمد فقط على دخل الفترة القصيرة وإنما أيضاً احتمالات تغير الدخل في الفترة الطويلة.
- بالنسبة للاستثمار فإن كينز ينظر إليه كجزء من الطلب وله دور كبير في تغيرات مستوى الدخل القومي والتشغيل.
- يعتبر كينز أن الاستهلاك مستقر نظراً لاستقرار عادات الاستهلاك (القانون النفسي للاستهلاك) . [48]

أما الاستثمار فهو متغير متقلباً لأسباب مستقلة عن الدخل .

[48] البيلادي حازم ، **دور الدولة في الاقتصاد** ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998 ، ص98.

- مثل المدرسة التقليدية فإن الاستثمار عند كينز يعتمد على سعر الفائدة وذلك من خلال مقارنة الكفاءة الحدية لرأس المال (عند القيام بمشروع) وسعر الفائدة (عند الإدخار)
- قرار الاستثمار يعتمد على ثلاثة عناصر وهي تكلفة الاستثمار الإيرادات المتوقعة من استخدام رأس المال وسعر الفائدة .
- استعمل كينز بما يسمى سعر الخصم الذي يسوي بين ثمن عرض رأس المال أو تكلفة رأس المال بين القيمة الحالية المتوقعة طيلة عمر المشروع وهو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي للاستثمار ويقارن هذا مع سعر الفائدة فإذا ما كان هذا العائد أكبر من سعر الفائدة فالقرار يكون الاستثمار إما إذا كان أصغر من سعر الفائدة فالقرار هو عدم الاستثمار.
- المعدل الداخلي للاستثمار أطلق عليه كينز اسم الكفاية الحدية لرأس المال .
- العنصر الذي إضافة كينز في هذا المجال هو إدخال التوقعات في تحديد الإيرادات المتوقعة للاستثمار فإذا ساء التفاءل زاد الاستثمار أما إذا زاد التشاؤم انخفض الاستثمار .
- بالنسبة لسعر الفائدة الذي يحدد الاستثمار فإن كينز يعتبره ظاهرة نقدية يتحدد حسب العرض والطلب للنقود.

عرض النقود تحدده السلطات المالية أما طلب النقود يعتبر إضافة بالنسبة لكينز الذي يعتبر طلب النقود نتيجة للمضاربة ويعتمد على سعر الفائدة.

الطلب الجملي على النقود عند كينز يعتمد على الدخل بصفة إيجابية ويعتمد بصفة عكسية على سعر الفائدة من خلال المضاربة (شراء أصول وسندات) . [49]

[49] كروجمان بول ، **عودة أقتصاد الكساد ،على أثر الازمة المالية التي ألمت بشرقي آسيا 1997-1998** ، الامارات العربية المتحدة ، دار السيخ زايد ،2008، ص 221.

خلاصة :

من خلال كل هذا يتضح أن محددات الدخل القومي والبطالة عند كينز تنحصر في ثلاثة عناصر وهي الاستهلاك ، الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وهذه العناصر تحدد عند كينز الطلب الفعلي أو الفعال من استهلاك واستثمار.

المساواة بين الإدخار والاستثمار :

الإدخار والاستثمار ناتجان عن قرارات من طرف واحداث وحدات مختلفة فالإدخار هو قرار أصحاب الدخول أو المستهلكين أما الاستثمار وهو قرار المنتجين يعني أن الإدخار هو قرار قطاع الأفراد أو العائلي أما الاستثمار فهو قرار قطاع المجموعات أو القطاع الإنتاجي وبالتالي فهذه قرارات تأتي من قطاعات مختلفة وبالتالي يمكن أن يختلف الإدخار عن الاستثمار والأمر يتعلق بالقرارات المرغوب فيها لكن في النهاية يتساوى الإدخار في نهاية كل فترة . وهذه هي نظرية كينز في توازن السوق الذي يعني المساواة بين الإدخار والاستثمار.

مضاعف الاستثمار :

من أهم أدوات التحليل التي ظهرت مع كينز فكرة المضاعف رغم أنه تلميذه كان (khan) قد سبق أن قدم هذه الفكرة بأن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

السياسة النقدية والساسة المالية عند كينز :

يعاب على كينز أنه أقل اهتماماً بالسياسة النقدية وركز الاهتمام على السياسات المالية . ينبغي التمييز لدى كينز بين أهمية النقود والتحليل النقدي من ناحية وبين السياسة الاقتصادية المناسبة سواء كانت نقدية أو مالية فمن ناحية أهمية النقود في الاقتصاد فإن

الفضل يرجع لكينز في إدماج النقود في النظرية الاقتصادية ورفض التحليل الاقتصادي إلى تحليل عيني ثم إلى تحليل نقدي وبالتالي فكرة أن النقود محايدة.

في خصوص السياسة الاقتصادية فإن كينز كان قليل الثقة في فاعلية السياسة النقدية (تغييرات أسعار الفائدة) وكان يرى أن السياسة المالية (الإنفاق العام) أكثر فاعلية في محاربة البطالة ويرى أن تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض سعر الفائدة إنما عديم الجدوى أو له فاعلية قليلة خاصة إذا ما كان المواطنين يجندون السيولة أو ما يعرف بمصيدة السيولة ولهذا السبب يعتقد كينز أن السياسة المالية التي تعتمد على الانفاق العام تكون أكثر جدوى لتحريك الطلب الفعال وقد ساعدت هذه السياسة في الخروج من أزمة الثلاثينات . [50]

كينز والنظرية التقليدية :

كينز يهتم بالفترة القصيرة في حين أن النظرية التقليدية تهتم بالفتر الطويلة لأنها تركز على النمو والتطور ولهذا فإن عدد من أتباع كينز استخدموا النفوذ الكينزي وطوره للأخذ بعين الاعتبار المدة الطويلة وكان ذلك عبر نماذج النمو على غرار نموذج هاردد ودرمار وكالدور فضلاً عن كتابات تلميذه روبنسون Robinson .

- عند التوظيف الكامل فإن نتائج نموذج كينز يتطابق مع نتائج المدرسة التقليدية حيث أن زيادة الطلب لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإنما فقط إلى زيادة الأسعار.
- التقليديون يعتبرون أن الإدخار أكثر أهمية في النمو وأن دور الاستثمار وهو سلبي وعلى عكس ذلك فإن كينز يعتبر بأن الاستثمار هو العامل الأكثر أهمية وأن الإدخار ليس له إلا دور سلبي لأنه يخفض من الطلب.

[50] كروجمان ، **مرجع سابق**، ص 222.

- الخلاف بين كينز والتقليدين يعكس اختلاف الظروف التي قدمت فيها النظريتين . فالنظرية التقليدية كانت في ظروف أقرب إلى ظروف الدول النامية ونظرية كينز أقرب إلى ظروف الدول المتقدمة. فالتقليديون كتبوا في ظروف بناء الاقتصاديات الصناعية وكانت الحاجة في ذلك العصر بالاستثمار ملحة وكانت فرص الربح وافرة وكان القيد الحقيقي هو التمويل ولهذا أولوا عناية خاصة بالإدخار وبالتالي فإن قانون جون باتست ساي اتفق مع تلك الظروف.
- أما مع تقدم الاقتصاد وضعف فرص الربح ومرونة فإن القرار الهام يصبح قرار مستثمرين إذا توافر لديهم الحافز على الاستثمار فإن الجهاز الإنتاج يمكن أن يستجيب لزيادة الإنتاج إذا زاد الطلب ويصبح الاستثمار هو العامل الحاسم لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل وتوليد الإدخار أيضاً الذي لم يعدله سوى دور سلبي لانه يقلل من الطلب. [51]

- **انتقادات كينز للمدرسة الكلاسيكية:**

- قام كينز بنقد أفكار المدرسة الكلاسيكية وقدم بدائل لها ، ومن أهم تلك الانتقادات مايلي:

- – 1انتقد كينز قانون ساي الذي ينص أن العرض يخلق الطلب المساوي له ، واعتبر إن الطلب هو الذي يخلق العرض ، و لذلك اهتم بدراسة مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك – الاستثمار – القطاع الحكومي – القطاع الخارجي)،
- 2– انتقد كينز فكرة التوازن عند مستوى التشغيل التام واعتبر إن التشغيل الناقص (وجود بطالة) هي الحالة الطبيعية للاقتصاد ، كما أن العمل ليس وحده من يحدد الطاقة الإنتاجية ، لأن الإنتاج يعتمد على عناصر ذات أهمية كبيرة مثل رأس المال والتكنولوجيا.

[51] كروجمان ، **مرجع سابق**، ص 223.

- 3- انتقد كينز فكرة المرونة التامة للأسعار والأجور، حيث يرى إن الأجور لا تتحرك بحرية تامة لان النقابات العمالية ترفض خفض الأجور ناه كٌ عن وجود قوانين تحدد الحد الأدنى للأجور.
- 4- يرى كينز إن المنافسة التامة حالة نظرية ليس لها وجود في الواقع العملي.
- 5- يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخصوصا في أوقات الازمات الاقتصادية.
- 6- انتقد كينز فكرة حيادية النقود ، حيث يرى كينز ان النقود تأثر في النشاط الاقتصادي ، فمثلا زيادة عرض النقود ادى إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا إدى إلى زيادة الاستثمار وبالتال زيادة الإنتاج و زيادة التشغيل (انخفاض البطالة) .
- 7- يرى كينز أن الادخار له علاقة بالدخل و ليس بسعر الفائدة كما يعتقد الكلاسيك

خلاصة : ظهور نظرية كينز هي تعبير عن تغير الأوضاع الاقتصادية وتمثل مظهر من مظاهر الدول الصناعية المتقدمة ونفهم أن النظرية التقليدية ما زالت مناسبة لظروف الدول النامية.

6 – الاقتصاد الإسلامي:

عدم الاتفاق حول تعريف موحد للاقتصاد الإسلامي راجع للاختلاف حول طبيعة الموضوع ، فهناك من يرى انه فرع من فروع الفقه يعالج مسألة المعاملات المالية الحلال – الحرام وهناك من يعتبر ان موضوعه هو البحث عن اثار تلك الاحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص ،و هناك من يعتقد ان موضوع الاقتصاد الإسلامي هو كليهما

يعرف المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه: "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر".[52]

بينما يعرفه الدكتور عبد الكريم عثمان بأنه: " علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة".

وعرفه الأستاذ الدكتور شوقي الفنجري بأنه: " مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة ، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة".

كما انه مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة والتي يمكن تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان.

ان التتبع التاريخي لمصطلح الاقتصاد الإسلامي يشير الا ان الأرضية الممهدة له قديمة ، مع أفكار ابن القيم و ابن تيمية و ابوحامد الغزالي و ابن خلدون و اخرون

الا ان دراسته في شكله الحديث يعود الى بداية الخمسينيات من القرن الماضي بإدخاله الى الجامعة كحقل اكاديمي ، و تنظيم اول مؤتمر عالمي بمكة سنة 1976 لمناقشة بناء نظرية للاقتصاد الإسلامي

- نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية :

[52] جندي عبد الحليم ، **الاخلاق في الاقتصاد الإسلامي** ، الإسكندرية، دار الكتاب الحديث،2015، ص 25.

هناك اتفاق بين المدارس الوضعية حول مضمون المشكلة الاقتصادية تتمثل في الندرة النسبية للموارد ، الا ان مفكرو الاقتصاد الإسلامي اختلفوا حولها و انقسموا الى فرقتين:

هناك من رفض فرضية الندرة النسبية استنادا الى بعض النصوص القرانية و رأوا انها مخالفة للاعتقاد الصحيح ، ومن النصوص : " انزل من السماء ماءا فاخرج به من الثمرات رزقا لكم " و أيضا " و اتاكم من كل ما سألتموه " سورة إبراهيم ، كذلك قوله :" وما من دابة على الأرض الا على الله رزقها "

و هناك من يعتقد ان فرضية الندرة النسبية لا تتنافى مع النصوص الشرعية و بالتالي فهو يقرها مثل قوله تعالى[53] : " ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير " سورة الشورى ، كذلك قوله تعالى : " وان من شيئ الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم " سورة الحجر

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

إن خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يذكرها الباحثون كثرة وقلة، فهي مجرد اجتهاد منهم بمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من أنظمة الاقتصاديات الأخرى ، فالبعض فصل بالخصائص والبعض أجملها.

1-نظام رباني: إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني ، ليست أصوله من وضع البشر، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية أو شيوعية ، وطالما هو نظام رباني فإن مصادر استمداده محصورة بالقرآن والسنة والإجماع ومقاصد الشارع التي تحدثنا عنها في فصل مستقل.

[53] جنيدي ، **مرجع سابق** ، ص 31.

2- اقتصاد عقدي: لأنه منبثق من أصل العقيدة الإسلامية ، ويتحاكم فيه إلى العقيدة يلتزم ببعض الالتزامات كالزكاة، والصدقات ونحوها.

3- فيه طابع تعبدي: لقد قلنا : إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني وكل طاعة لبند من بنود هذا النظام هو طاعة لله تعالى، وكل طاعة لله هي عبادة، فتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي عبادة ، يقول الله تعالى **﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾**.

4- الموضوعية: فرد الأمانات مثلاً خيرٌ يجب أن يتمسك به، سواء كان هذا الخير نائلاً المسلم أو الكافر ، الصديق أو العدو، وسواء تحقق على يد مسلم أو كافر ، عدو أم صديق ، يقول الله عز وجل **﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾**.

5- الهدف السامي: إذا كان هدف الاقتصاد في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية زيادة الرفاهية المادية ، فإن هدف الاقتصاد الإسلامي زيادة على ذلك: تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان ، قال تعالى **﴿وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى﴾**، فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس ، وقال جل شأنه **﴿وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم﴾**، وليس الجهاد بالضرورة أن يكون قتالاً ، بل قد يكون إصلاحا اجتماعيا ، أو فكرياً ، أو تهذيب نفسياً ، أو سموا روحياً.

وإنما جعل الإسلام هدف الاقتصاد الثراء المعنوي إلى جانب الثراء المادي ، لأن سعادة الإنسان لا تتحقق إلا باجتماع الأمرين معاً ، المادي والمعنوي، وبذلك يتم التوفيق بين حاجات الروح والبدن.[54]

6- ترشيد استخدام المال: والحديث في ذلك طويل ومتشعب ونكتفي بأن نذكر من ذلك:

الاعتدال في الإنفاق، وقد تقدم في قوله تعالى**﴿والذين إذا أسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾** فلا إسراف **﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾** ولا تبذير **﴿إن المبذرين كانوا إخوان**

[54] مقرن خالد ، **الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي** ، الرياض ، دار الجودة،2012، ص 75.

الشياطين﴾ ولا بخل **﴿الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما ءاتاهم الله من فضله وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً﴾** .

7- **الجمع بين الثبات والتطور**: إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضي شاردة على غير هدى.. مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات ، وبكل ما يجد في حياته من ملابسات وظروف وارتباطات فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى أنها قريبة أو بعيدة من الحق والصواب، ومن ثم يظل في الدائرة المأمونة لا يشرد إلى التيه ... قيمة الثبات وجود مقوم للفكر الإنساني ، مقوم منضبط بذاته فلا يتأرجح في الشهوات والمتأثرات ، وإذا لم يكن هذا الضابط بذاته فلا ينضبط شيء إطلاقاً.. إنها ضرورة من ضرورات البشرية أن تتحرك داخل إطار ثابت"

8- الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة: ينفرد الإسلام بسياسة اقتصادية متميزة وذلك لجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة، أي اعتبار مصلحة الفرد مع عدم إهدار مصلحة الجماعة فهو دين الوسطية والاعتدال يقول تعالى **﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾** وهي وسطية نسبية لا تعني الوسط بمعنى البينية المعروفة ، فالاعتدال سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة فقوام السياسة الاقتصادية هي حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة يقول تعالى **﴿لا تظلمون ولا تظلمون﴾** ، ويقول الرسول ﷺ " **لا ضرر ولا ضرار**" ويقول في مناسبة أخرى "**إن قوما ركبوا سفينة فاقتسموا لكل منهم موضع فنقر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماذا تصنع؟ قال مكاني أصنع فيه ما أشاء فإن أخذوا على يديه نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا**".[55]

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي : ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود والغاية منه، ومن ثم فهو يهتم بمصلحته الشخصية ويقدمها على مصلحة الجماعة كلها، وهذا هو سر منحه الحق الكامل والمطلق في الملكية والحرية الاقتصادية، ويعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من

[55] أحمد نصار ، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي** ، الأردن ، دار النفائس ، 2016، ص 95.

الفرد بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصالح الجماعة، ولكن هذا التقديم مصلحة الفرد آثار سيئات أهمها : كثرة الأزمات الاقتصادية ، وانتشار البطالة والتفاوت الكبير بين الدخول وظهور الاحتكارات.

9- الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية: يمتاز الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد روحي ومادي، فجميع تصرفات الإنسان المادية لابد أن تتصف بمراقبة الله وابتغاء وجهه فالمسلم حين يعامل الناس معاملة اقتصادية فلابد أن يتذكر حديث "العمل عبادة" وحديث "إنما الأعمال بالنيات" وحين يقرر هذه الفكرة لا يريد من وراء ذلك أنها مقصودة لذاتها وإن قيمة هذه التوجيهات حماية للفرد نفسه.

10- الرقابة المزدوجة: عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة ، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيد عن أعين الرقباء ، أما في الإسلام النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية ، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية وجدناها بعد الهجرة، فالرسول ﷺ كان يراقب الأسواق بنفسه ، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. ومن هنا ظهرت في الأسواق بنفسه ، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله – عز وجل – أحل كذا وحرم كذا، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته، وعندما سئل الرسول ﷺ عن الإحسان قال: " أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك" . حديث صحيح. [56]

مصادر الاقتصادي الإسلامي :

[56] نصار ، **مرجع سابق** ، 101.

1- القرآن الكريم: نص الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم على الكثير من الأحكام التي تتعلق بالمال سواء من ناحية مكانته والنظرة إليه أو الأمور المتعلقة بطرق جمعه واكتسابه أو تداوله وإنفاقه ، وقد وردت مئات الآيات التي تبين هذه الأحكام كالآيات المتعلقة بالزكاة والصدقات والنفقة وإباحة البيع والإجارة والرهن والكفالة والوصية وتقسيم الإرث ، والحث على توثيق الديون بالكتابة والإشهاد ووجوب الوفاء بالعهود والعقود وحفظ الأمانات وأدائها لأصحابها ووجوب الاهتمام بأموال اليتامى وتنميتها والمحافظة عليها . وكذا الآيات المتعلقة بتحريم الربا والميسر وأكل أموال الناس بالباطل من رشوة وغش وغيرها .

2- السنة المطهرة: النصوص التي وردت في القرآن الكريم تكون في غالب حالاتها – مجملة – كالأمر بالزكاة مثلاً حيث لم تحدد أنصبتها وشروطها ومقاديرها وهنا يأتي دور السنة لتوضيح المجمل وتفصيل العام وتقييد المطلق ، فالسنة بالنسبة للقرآن الكريم إما أن تكون مفصلة لما جاء فيه من أحكام عامة ، أو مؤكدة لتلك الأحكام ، أو تأتي بأحكام جديدة لم ترد في القرآن الكريم .

3- الإجماع: الإجماع هو : اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد عصر النبوة على حكم شرعي،ومن الأمثلة عليه في الجانب الاقتصادي : إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة. وإجماع العلماء المعاصرين على أن الفائدة التي تُعطى أو تؤخذ على ما يسمى بالقروض الشخصية في البنوك من الربا المحرم.

4-القياس: القياس هو : إلحاق فرع بأصل في الحكم لجامع بينهما، وهو من الأدلة التي تبين الأحكام بالنسبة للفروع فتلحقها بأحكام الأصول التي تتفق معها في العلة .ومن أمثلة القياس في الجانب الاقتصادي :

قياس الأوراق النقدية المتداولة الآن – كالريالات والجنيهات ...-على العملة النقدية التي وُجدت في وقت الرسول وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي وذلك بجامع أن العلة واحدة

وهي الثمينة ، ومن ثم يأخذ الفرع المقيس أحكام الأصل المقيس عليه في وجوب الزكاة فيه ، وكذا اشتراط التماثل والتقابض في صرف الجنس بجنسه (كريالات بريالات) واشتراط التقابض في صرف الجنس بغير جنسه (كريالات بدولارات) .[57]

7- نظرية السكان لروبرت مالتيس: 1766م – 1836م

القس توماس روبرت مالتس T. R. Maithus الذي يعتبر بحق أبا للدراسة العلمية للسكان، لأنه استطاع إن يجعل اسمه مرادفا لهذه الدراسة من حيث نشأتها وظهورها كنظام فكري مستقل قائم بذاته، وذلك لأن دراسته تعد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة في موضوع السكان ليس نتيجة لما تنطوي عليه دراساته هذه من أفكار تعبر عن أصالة وجدة، وإنما لأنها تلفت نظر غيره من الناس، ولا زالت تجذب الانتباه حتى الوقت الحاضر، لما تنطوي عليه من مسحة تشاؤمية. ولعل ما جعل هذه الآراء والدراسات تعتبر بمثابة نقطة تحول في الدراسات السكانية، أنها جعلت عددا كبيرا من العلماء والباحثين المهتمين بالمسائل السكانية يعتبرون إن هدفهم الأول، هو دحض آراء ودراسات مالتس، وتفنيد ما تنطوي عليها من آراء في ضوء نتائج الدراسات العلمية السكانية والتي كانت تنتهي في العادة بآراء أكثر تفاؤلا مما كانت عليه نظرية مالتس ذاتها

كان مقال مالتس (بحث في أصول مشكلة الإنسان) ينطوي على نقد ما ورد في بحث جودوين Godwin المتعلق بالعدالة السياسية 1793م، وكذلك على نقد كوندرسيه Condorcet حول تاريخ تطور الروح الإنسانية، هذا فضلا عن مقومات نظريته في السكان.

وقد كانت لجودوين مجموعة من الآراء لقت زيوعا وانتشارا في ذلك الوقت، والتي من أهمها أن المشكلات لاجتماعية من فقر وآلام وامراض ترجع إلى المؤسسات الاجتماعية والنظم التي تسود المجتمع، تلك التي تتحمل تبعية ما يعانيه المجتمع من مثل هذه المشكلات. وبناء على

[57] نوفل محمد ، **دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي** ، القاهرة ، جامعة الازهر، 2005، ص 125.

ذلك، ضمن جودوين وكوندروسيه، مؤلفيهما مجموعة من الآراء التي تغمرها النزعة التفاؤلية حول مستقبل تطور العلم والعقل والمعرفة التكنولوجية والسكان، على نحو يجعلهم قادرين على ايجاد الوسائل التي تعينهم على تجنب كل زيادة في السكان[58]. غير أن مالتس يرد على هذه الآراء في مقاله قائلا (آن الإنسان هو نفسه وليست المؤسسات او النظم التي تسود المجتمع، هي مصدر الشرور والمشكلات ويجب ان يبدا الأفراد بإصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع والمتواصل الذي لا يتناسب مع ما يمكن الحصول عليه من مواد العيش والغذاء).

ولقد كانت الظروف التي عاشتها انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر والمغايرة لتلك المشاهد الرومانسية التي انطوت عليها كتابات جودوين وكوندرسه من بين الشواهد التي استند عليها مالتس في رده على اراء هذين الكاتبين وفي الانطلاق نحو صياغة نظريته في السكان.

فلقد تميز القرن الثامن عشر بالنمو الهائل في السكان، من 5 ملايين نسمة عام 1700م إلى 9.3 مليون عام 1801م. وارجعت هذه الزيادة إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد، نتيجة الزيادة في عدد حالات الزواج. غير أن هذه الزيادة في عدد السكان، كان يواجهها تدهوراً في كمية الغذاء نتيجة لانحسار الأرض الزراعية عموماً، وزيادة الأرض المخصصة للمحاصيل. فتدهورت كمية الغذاء الناتجة عن الأرض، في مقابل تزايد إنتاج اللحوم وهو غذاء غير متوافر للطبقات الفقيرة. هذا فضلاً عن تزايد نسب الضرائب للوفاء بالتزامات قوانين الفقراء[59]. فقد دفع هذا الواقع الحزين في انجلترا في ذلك الوقت مالتس إلى صياغة نظريته على النحو التالي:

مقومات نظرية مالتس

[58] W. S. Thompson & D. L. Lewis, **Population Problems**, Tata., Mcgraw Pub. New Delhi, 1963, p 175.

[59] K, C, Kamm eyer, **An Introduction to Population**, Clandlen Pub Comp, London, 1971. P153.

استقرأ مالتس المعلومات والبيانات والإحصائيات التي أجريت في بلاده انجلترا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وفي غيرها من البلاد الأوربية، حول عدد السكان من ناحية ومعدل الإنتاج من الأرض من ناحية أخرى، وانتهى إلى النتائج العامة التالية:

1-إن قدرة الإنسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة عدد السكان.

2- إن عدد السكان يتضاعف في كل جيل أو في كل 25 عاماً إذا لم يعوقهم عائق قوي، على النحو التالي:

3-إذا بدأنا مثلاً بعدد سكان مقداره مليون نسمة، فإنه بعد 25 عاماً يصبح العدد 2 مليون نسمة، وبعد 25 سنة أخرى يصبح العدد 4 ملايين وبعد 25 سنة ثالثة يصبح 8 ملايين، ثم 16، ثم 32 مليون نسمة وهكذا.

4-يتلخص قانون الغلة المتناقصة في أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حداً يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى، بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زاد مقدار المستخدم منها عن هذا الحد، لأخذ الإنتاج الذي تغله الأرض في التناقص التدريجي، (بالفرق بين الزيادة في تكاليف الأيدي العاملة والإنتاج)[60].

5-إن زيادة إنتاج المواد الغذائية تتدرج على نحو حسابي، بمعنى أنه إذا بدأ مثلاً بانتاج حجمه 1 فإنه بعد 25 سنة يصبح الحجم بعد الزيادة 2 وبعد 25 سنة أخرى يصبح الحجم بعد الزيادة 3 وهكذا.

6-إن العلاقة بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في حجم إنتاج الغذاء هي العلاقة بين زيادة تتدرج في شكل هندسي وزيادة تتدرج في شكل حسابي أو بمعنى آخر أن هناك تناسباً عكسياً بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في مواد الغذاء.

[60] K, C, Kamm eyer, **An Introduction to Population**, Clandlen Pub Comp, London, 1971. P204.

فإذا كانت زيادة السكان تحددها المتوالية الهندسية

Geometrical progression

128 64 32 16 4 2 1

فإن زيادة مواد الغذاء تحددها المتوالية الحسابية التالية

Arithmetical Progression

8 7 6 5 4 3 2 1

ومعنى ذلك أنه بعد 7 أجيال ستكون نسبة الغذاء إلى عدد السكان هي (128:8) وهي نسبة رهيبة تنطوي على شقاء السكان.

7-ولتجنب هذا المصير القاتم، ينصح مالتس بإتباع نوعين من الموانع للحد من الزيادة السكانية، الأول أخلاقي، يتمثل في العفة والرهبنة والزهد أو تأخير سن الزواج والثاني موانع قسرية تفرضها الطبيعة، مثل العمل في المهن غيرالصحية والفقر والإمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب. وإليها يرجع الفضل في الموازنة بين أعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم[61].

وأخيراً يصل مالتس إلى نتيجة مهمة مؤادها أن الإنسانية لا يمكن أن تعيش في سلام وسعادة وازدهار – ما لم يغير الإنسان من طبيعته الغاشمة ويعمل على كبح جماح نزواته وشهواته.

8-نظرية والت روستو : مراحل النمو و التخلص من التخلف

تعتبر نظرية الاقتصادي الأمريكي (والت ويتمان روستو)، من بين أبرز نظريات النمو الاقتصادي، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. حيث كان العالم الذي دمر نفسه بنفسه، يبحث من جديد عن سبل لبناء ما تهدم، ووفق رؤى مختلفة، ربما أراد بعض

[61] Ibid, p. 55 - 56.

المنظرين من خلالها منع "الضواري الكبرى" من التقاتل مرة أخرى. بيد أنه من الصعب، الابتعاد عن الظروف التي أنتج فيها "روستو "نظريته المتضمنة في كتاب " مراحل النمو الاقتصادي". فمن المتصور أن النظرية أطلقت في بيئة "الحرب الباردة" وأرادت على نحو ما، الرد على "النظرية الشيوعية" حول تطور المجتمعات، وعلاقات الإنتاج فيها.

فمن اللافت للانتباه أن تقسيم "روستو" مراحل النمو إلى خمس بحسب تطور المجتمعات، يذكر فوراً بالمراحل الخمس التي وضعها المفكر الماركسي السوفياتي "ل. سيغال" في كتابه الشهير الذي حمل عنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي". حيث قسم "سيغال" مراحل تطور المجتمعات إلى " الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية". بينما اعتمد "روستو" مصفوفة أخرى، تلاحظ من خلالها النية في المساجلة الإيديولوجية مع الخصم. وإن كانت نظرية "روستو" شأنها شأن كل نظرية، تحتمل النقد، وتحتاج إلى اختبارات عميقة في الواقع، فسوف يلاحظ دوماً أن جانباً كبيراً من الانتقادات الموجهة إليها، قد بني على كون النظرية، سجالاً مع رؤية اقتصادية مختلفة، وفي ظروف احتدام قاسية. كما بني على "تعميميتها"، وارتباطها بنسق تفكير "المركزية الغربية"، وهي تتحدث عن تنمية "العالم الثالث."

مراحل النمو عند روستو:

يحدد "روستو" المراحل الخمس لتطور المجتمعات وفق مراحل النمو الاقتصادي على النحو الآتي:

1. **المجتمع التقليدي The Traditional Society** : وتتميز باقتصاد متخلف جداً يتسم بالطابع الزراعي ، ويتبع اهله وسائل بدائية للإنتاج ، ويلعب فيه نظام الأسرة والعشيرة دوراً رئيسياً في التنظيم الاجتماعي ، ويدخل تحت هذا التعريف كل العالم السابق لعصر "نيوتن" ابتداء بالمجتمعات البدائية وحتى بعض المجتمعات الحالية في الأزمنة الحديثة. وهو عالم يتميز بأنه لا يمتلك الإمكانيات الهائلة التي يوفرها العلم والتكنولوجيا، أو لا يحسن استعمالها بشكل منهجي منظم في سبيل الإنتاج.

2. **مرحلة التهيؤ للإقلاع او الانطلاق : The precondition for Take- Off into Self-Sustaining growth** حدوث تحول في المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الرغبة في اخذ المبادرة وضوح الرؤية ،حيث يطرح الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق مشكلات معقدة، ويتطلب توافر شروط معينة. فمن وجهة نظر اقتصادية خالصة يجب أن يؤدي معدل الاستثمار إلى زيادة في الإنتاج يفوق بوضوح عدد السكان. إلا أن هذا لا يكفي، إذ ينبغي تأسيس بنية تحتية اقتصادية، وهذا لا يتم إلا من خلال سلطة سياسية راغبة في ذلك. فالتغييرات الاجتماعية والنفسية التي تسمح بالخروج من مرحلة المجتمع التقليدي، تحدث كما يقول روستو تحت تأثير مد قومي واضح، والأمثلة على ذلك واضحة : الميجي في اليابان، واليونكرز في ألمانيا."

3. **مرحلة الانطلاق: The Take-Off** سيطرة القوى العاملة على كل مرافق الحياة وضرورة توفر كل من التكنولوجيا و الثورة السياسية بمعنى انتقال الحكم السياسي الى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية ،لا يمكن فصلها عما أسماه صاحب النظرية "روح المبادرة "لدى مجموعة من الناس، يكونون قادرين على توجيه القسم الأعظم من المداخيل، نحو قطاعات إنتاجية قابلة للنمو السريع. (الصناعة القطنية في بريطانيا، صناعة الخشب في السويد، السلاح في روسيا واليابان وألمانيا.)

4. **مرحلة الاتجاه نحو النضج: The drive to maturity** يعتبر "روستو" أنه لا بد من مرور ثلاثة أجيال تكون قد عاشت في جو النمو لبلوغ هذه المرحلة التي يزداد فيها الاقتصاد تعقيداً، وتزداد الصادرات، وتقل الواردات، ويتم فيها الاستفادة القصوى من التكنولوجيا. وقد بلغت بريطانيا هذه المرحلة عام 1840، والولايات المتحدة عام 1900، وألمانيا وفرنسا عام 1910، واليابان عام 1940، وروسيا وكندا عام 1950وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:

-التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

-ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.

–انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.

–النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية، وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

- وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي :

1- التحول السكاني من الريف الى الحضر وتحول الريف ذاته الى شكل أكثر حضارة .
2- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارات المرتفعة .
3-انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين الى فئة المدربين التنفيذيين
4-النظر الى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على انها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي و الاقتصادي للمواطنين .
5-**مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع: The of high mass consumption**
وفيها تسعى الدولة المعنية نحو العظمة والقوة وتوفير الحد الأقصى للأمن والأمان للجميع، ورفع القدرة الشرائية للسكان، وتتوافر في هذه المرحلة السلع الاستهلاكية، وتكون مع قطاع الخدمات، القطاعات الرئيسية في الإنتاج .

و تتميز هذه المرحلة ب:

1-زيادة الإنتاج عن الحاجة.
2-زيادة معدل استهلاك الفرد العادي
3-اشباع الحاجيات غير الضرورية
4-زيادة الإنتاج الفكري و الادبي للمجتمع

الانتقادات التي وجهت للنظرية:

1-جعل مرور الدول بالمراحل امرا حتميا.

2-ظاهرة التنمية هي ظاهرة ديناميكية و ليست ستاتيكية فبعض الدول عرفت ازدهار في وقت سابق من التاريخ .

9-الاتجاهات المعاصرة في فكر الاقتصاد السياسي:

رغم ما تعرض له كينز من نقد فلا يمكن الحديث بعده عن ثورة فكرية في الاقتصاد ولكن هناك مزيد من التعديلات والتحفظات وفي اتجاه عام يتبع ما ورثناه عن كينز والمدرسة التقليدية الجديدة باستعمال لبعض التقنيات الجديدة مثل الاقتصاد الرياضي والإحصاء التي تمكن من اختبار الفرد في النظرية في الاقتصاد الجزئي أو في الاقتصاد الكلي.

بالنسبة للاقتصاد الكلي فالإطار النظري المرجعي هو كينز مع اختلافات عديدة تخص دالة الاستهلاك والاستثمار ومدى تأثير النقود على الاقتصاد وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الأحداث وضح كينز واجه العالم مشكلة نقص في الطلب لكن بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد كينز واجه العالم زيادة في الطلب وكان الاعتقاد بأن نصائح كينز لمشكلة البطالة تصلح معكوسة لمعالجة مشاكل التضخم لكن هذا لم يتحقق بسهولة.

كذلك ظهرت مشاكل جديدة لم تكن معروفة تخص بالأساس ظهور البطالة والتضخم في نف سالوقت أوما يعرف بالركود التضخمي وظهرت أيضاً قضايا جديدة لم تكن مطروحة مثل التنمية الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث ولهذا ظهر فرع جديد في الاقتصاد يعتني بمشاكل النقود والتنمية في الأجل الطويل وأصبح ينظر إلى هذه القضايا من باب نقص الاستثمار والإدخار وايضاً مشكلة سياسات اقتصادية ومشكلة مؤسسات حيث أصبح ينظر للتنمية على أساس أنها تغيير شامل في قيم المجتمع وفي المؤسسات الاجتماعية. [62]

[62] وليام ستانلي ، **الاقتصاد السياسي** ، صنعاء ، دار العروبة ، 2008، ص248.

كذلك ونظراً للترابط والتداخل في العلاقات الدولية فقد احتلت قضايا التجارة وموازين المدفوعات والاستثمارات الخارجية اهتماماً كبيراً وأصبح مفهوم الاقتصاد العالمي أكثر تأثيراً لذلك احتلت قضايا الأسعار والصرف والبورصات أهمية بالغة.

كذلك ظهرت مؤسسات دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية فكان لهذه المؤسسات دور كبير في بلورة السياسات الاقتصادية والتنموية خاصة.

كذلك توفر الاحصائيات والبيانات لعب دور هام في التأكد من صحة النتائج النظرية وتطويرها وتجاوز الملاحظات والفروض العابرة. كما ساعدت هذه الاحصائيات والبياتات على تطوير النماذج الاقتصادية وأصبح علم الاقتصاد قريباً جداً من العلوم الطبيعية واعترف له سنة 1969 بمكان ضمن جوائز نوبل العالمية.

لقد ساعدت البيانات والإحصائيات على تطوير السلوك الاقتصادي وذلك من خلال التوقعات عن التطورات الاقتصادية لدى المستثمرين والمستهلكين (مدرسة التوقعات الرشيدة) وكان لهذا أيضاً أثر على السياسات الاقتصادية لتفادي المفاجآت الناتجة عن سلوك الأفراد وردة فعلهم تجاه بعض السياسات الاقتصادية.

عموماً يمكن القول بأن هناك إسهامات بعد كينز والمدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيك) أضيفت إلى الفكر الاقتصادي ونذكر بالخصوص المدرسة النقدية لفردمان وأتباعه ، المدرسة المؤسسة والمدرسة الليبرالية الحديثة. [63]

المدرسة النقدية :

رغم أن كينز انتقد التقليديين لأنهم اعتبروا النقود مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية الحقيقية إلا أنه تفرض لنقد من مدرسة شيكافو وعلى رأسها ميلتون فردمان حيث اعتبرت

[63] محمد زكي ، **الاقتصاد السياسي للتخلف** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2003، ص 321.

هذه المدرسة أن كينز أهمل دور النقود في السياسة الاقتصادية ورأت هذه المدرسة أنه من المهم الاعتناء بعرض النقود.

ملتون فردمان :

دافع فردمان على نظرية كمية النقود في ثوب جديد وبين من خلال دراسته على الاقتصاد الأمريكي وجود علاقة بين عرض النقود والانتعاش أو الركود الاقتصادي ويرى فردمان أن العرض مرتبط بالتضخم ويعتقد أنه من بين أسباب أزمة 1929 هو رفض السلطات النقدية الامريكية توفير السيولة للبنوك.

ينتقد فبردمان على عكس كينز يعتبر أن طلب النقود أكثر استقراراً مما يدعي كينز ويتوقف بصفة عامة على الدخل الدائم وليس على الدخل في كل فترة.

خلاصة : بما أن الطلب على النقود مستقر فإن زيادة عرض النقود يؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك ويؤثر بالتالي على الاسعار.

- كينز يعتبر أن سعر تداول النقود غير مستقرة ويرى فردمان العكس . كينز شكك في استقرار سرعة التداول واعتبر أن زيادة النقود يمكن أن تؤثر في الأسعار وفي سرعة تداول النقود بالانخفاض وهي النتيجة التي رفضها فردمان.
- كذلك فإن النقديون الجدد يعتبرون أن زيادة الانفاق الحكومي لحل مشكلة البطالة لابد أن يتبعه زيادة في عرض النقود لأن زيادة الانفاق الحكومي يقابلها انخفاض في الإنفاق الخاص وبذلك لايمكن أن يحدث أي أثر إضافي على الطلب مالم يزد عرض النقود وبالتالي فإن العبرة وإنما هي في زيادة عرض النقود.
- يرى فردمان أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي على السلطات العالمية مراقبة كمية النقود لتجعل منها موازي للنمو الاقتصادي . أفكار فردمان جلعت الدول تهتم وتحصي كميات النقود وهو ما خلق

مشاكل وذلك لتعدد الادوات النقدية المتاحة حيث ظهرت تعريفات عديدة للنقود . هذه المشاكل بخصوص تعريف النقود جعل المدرسة النقدية موضوع نقد من كالدور وغيره.

- اعتمدت كثير من الدول نصائح فردمان مثل الولايات المتحدة في عهد ريغن وبريطانيا في عهد تاتشر . كما أثرت نظرية فردمان على سياسات صندوق النقد الدولي.
- رغم كل هذا لايمكن القول بصفة عامة ومطلقة أن المدرسة النقدية تمثل فكراً متعارضاً مع كينز حيث عدل كثير من اتباع كينز عن فكرة ثبات عرض النقود كما عدل وتنازل كثير من النقديين عن فكرة ثبات سرعة النقود.
- بعيداً عن عرض النقود فإن فردمان يدعو إلى آلية السوق والحرية الاقتصادية ويدعو إلى حصر دور الدولة لأنه يشك في كفاءتها كما يرى أن الحكومات المستهترة المحدد لسعر الفائدة ويعتبر أن تاريخ سياسات البنوك المركزية هو تاريخ الاخطاء واعماقه. [64]

المدرسة المؤسسية :

منذ التقليديين فإن الفكر الاقتصادي حاول البحث عن قوانين مجردة تكاد تتجاهل الظروف التاريخية والاجتماعية رغم بعض المحاولات لمراعاة هذا الجانب مثل آدم سميث وأصبح الاهتمام نحو صياغة قوانين اقتصادية في شكل رياضي يهتم بسلوك المواطن الرشيد بعيداً عن الظروف الاجتماعية والمؤسسية الموجودة . ماركس خرج عن هذا بما أنه اعتنى أيضاً بالوضع الاجتماعي ونقده وجاءت أفكاره ذات طابع اجتماعي ومؤسسي.

المدرسة المؤسسة تجد جذورها في المدرسة التاريخية الألمانية وكذلك مع أفكار ماركس فيبر وازدهرت في الولايات المتحدة الامريكية وترى هذه المدرسة أن العبرة بالمؤسسات السائدة وأن السوق هو إحدى هذه المؤسسات (النظام القانوني والقيم السائدة) فالاقتصاد المؤسسي يوجه عناية للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد سواء كانت هذه السيطرة راجعة

[64] رواء زكي ، **محاضرات في الاقتصاد السياسي** ، الرباط ، دار الاحفودان للكتاب ، 1997، ص 89.

إلى اعتبارات فنية أو قانونية أو تكنولوجية ولقد حظيت فكرة القوة أو السيطرة الاقتصادية باهتمام كبير لدى المدرسة المؤسسية وكان دور الحكومة جوهري.

مرت هذه المدرسة بمرحلتين : في المرحلة الاولى كانت تنتقد وتعارض الفكر السائد وترى أنه لايجب أن يكون محور الاهتمام الأسعار ولاسوق وإنما المؤسسات .

في المرحلة الثانية درست جميع المؤسسات الاجتماعية وذلك مع المدرس المؤسسية الحديثة التي تستعمل أساليب التحليل الاقتصادي مثل المقارنة بين العائد والتكلفة والمواطن الرشيد وليس في الاقتصاد فقط وإنما في مجالات أخرى مثل حقوق الملكية وأحكام القضاء ، تفسير الجريمة ، التمييز العنصري ونشاط السلطة.

في الحقيقة هناك العديد من رواد هذه المدرسة ولكن نكتفي بفبلن وجالبرث

فبلن :

يمثل المرحلة الأولى من هذه المدرسة وهاجم النظرية النيوكلاسكية (المدرسة التقليدية الحديثة) واعتبر أنه ليس صحيحاً أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته باستقلال عن الآخرين والصحيح هو أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله ويحاول تقليده والذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير جماعي.

كما بين أنه ليس دائماً يكون الطلب عكس السعر وإنما قد يكونان في علاقة طردية نتيجة التفاخر (الاستهلاك التفاخري) وخاصة لدى الطبقة الغنية التي يرى فيها أمل ويرى أن أمل المستقبل هم المهندسين لأنهم يخترعون الأشياء ويضيفون إلى الثروة العامة.

جالبرث :

يرى أنه كلما أدت قوى السوق إلى الاحتكار إلا وخلقت قوى معارضة ومناهضة مثل النفايات التي تكون أكثر قوة وتنظيماً حيث تتركز الصناعة.

كما يرى في تركز الصناعات قدرة على تحقيق التقدم التكنولوجي ناقش خصائص المجتمع التكنولوجي وأعطى أهمية لطبقة الفنيين ويرى بان في هذا المجتمع تراجع لدور الرأسمالي ليترك مكانه للفني والإداري لحكم التقدم التكنولوجي وبالتالي أصبح الفنيون هم الذين يسيطرون على معظم القرارات في المجتمع الصناعي وأصبحوا أصحاب السلطة وهذه هي فكرة انفصال الملكية عن الإدارية ويرى جالبرث أنه على عكس الرأسماليين الذين يلهثون وراء الربح فإن الفنيين يسعون لتوسيع المشروع.

- كما أكد أنه ليس صحيح بأن المستهلك في اقتصاد السوق هو مستهلك رشيد لأنه يخضع لمؤثرات الدعاية والحقيقة فإن المنتج هو الذي يحدد أذواق المستهلك ورغباته وفرق جالبرث بين الحاجات والرغبات وأكد أن الرغبات هي من صنع المجتمع.
- يعتبر جالبرث أقل ثقة في قوى السوق ويرى أن الرقابة على الأسعار أمر لابد منه لضبط التضخم. [65]

المؤسسة الحديثة : تعتبر أن التحليل الاقتصادي ليس خاطئاً ولكنه قاصر ودور المؤسسة الحديثة هو مد أدوات النظرية الاقتصادية وهي الجوانب المؤسسية فمثلاً لم يعد الاهتمام فقط بالسياسة الاقتصادية وإنما أيضاً باساليب الحكم والإدارة أي الاهتمام بطبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار والبحث عن المؤسسات المناسبة وبالتالي كانت الدعوة إلى الخصخصة وإلى الإصلاح السياسي والدستوري .

أدت هذه المدرسة إلى الانتقال من الاهتمام بالإنتاج والأسعار إلى الاهتمام بالتصرفات مما أدى إلى ما يعرف باقتصاديات التصرفات أي الظروف التي تتم فيها هذه التصرفات من إدارة رقابة وحوافز وغيرها من تطبيق القوانين واحترامها.

[65] رواء زكي ، **مرجع سابق** ، ص 93.

كما أشارت هذه المدرسة إلى قضية المصداقية واحترام التعهدات التي لها تأثير كبير على التصرفات الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمار وسياسة الحكومة ومن هنا تظهر اهمية الإطار القانوني والدستوري .

وخلاصة القول أن نجاح السوق لايمكن أن يكون من فراغ وإنما يرتبط بعديد من المؤسسات المناسبة.

الليبرالية الجديدة :

تجد الليبرالية جذورها عند دعاة الحرية الاقتصادية مثل جون لوك في عصر التنوير ، مونتسيكيو ، فولتير ، وافيد هيوم وسميث وجون ستوارت ميك الخ.

- تدعو هذه المدرسة إلى الحرية والفردية والاستقلالية أي الديمقراطية وهي تنادي بعدم المساس بالحقوق الأساسية وذلك من خلال الديمقراطية الدستورية.
- عرفت الليبرالية عدد من المراحل إذ يمكن اعتبار الثورة المجيدة في انجلترا سنة 1688 اعتراف سياسي بالنظام الليبرالي واستقرت الليبرالية مع الثورة الفرنسية 1789 وقبلها في أمريكا سنة 1776 لكن في القرن التاسع عشر كثرت الدعوات لتدخل الدولة وكذلك تميز القرن فيه بعدة أنظمة تدخلية من فاشية ونازية وماركسية وكان تدخل الدولة بتأثير من أفكار كينز وبتدخل نقابات العمال المتزايدة وصار الاعتقاد بأن الليبرالية أصبحت من التراث ولا تتجاوب مع حقائق العصر لكن مع انهيار الاشتراكية في الإدخار السوفياتي بدأ الحديث من جديد عن الليبرالية الجديدة.
- حافظت الليبرالية الجديدة على مبادئها في الدفاع عن الحرية الاقتصادية الفردية بصفة عامة لكنها في المقابل أصبحت تؤمن بأن الدولة لها دور لا يمكن تجاهله مثل تحقيق الاستقرار وتوفير شروط وضمانات التقدير وتوفير العدالة الاجتماعية ولكن تدخل الدولة لابد أن يكون عن طريق السياسات الاجتماعية ولكن تدخل الدولة لابد أن يكون عن طريق

السياسات وليس الأوامر فالدولة الليبرالية هي دولة القانون وليس دولة الأوامر : مثال الدولة لا تقوم بالإنتاج ولكنها تؤثر في الإنتاج .

- ساعدت المدرسة النقدية في بروز عودة الليبرالية من خلال الشك في قدره الحكومات على تحقيق الاستمرار الاقتصادي عبر السياسات المالية .
- كذلك المدرسة المؤسسية ساعدت على الليبرالية من خلال المنادات ببعث المؤسسة وتفعيل دورها وتهيئة المناخ الملائم بصفة عامة ويعتبره فوهايك من أهم رذاذ المدرسة الليبرالية .

فون هايك (1899- 1992) :[66]

يعتبر الأب الروحي للمدرسة الليبرالية حيث دعى إلى الحرية الفردية ومقاومة النظم المسئولية في السياسة والاقتصاد وخاصة التخطيط المركزي وأهم كتاباته " الطريق إلى العبودية " قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث حذر مخاطر التدخل الشمولي على حرية الأفراد وحقوقهم وأصبح منذ ذلك الوقت من أهم المدافعين على إقتصاد السوق ودولة القانون.

- كان من دعاة العودة إلى نظام السوق بعدما أفرطت الدولة في تدخلها معتمدة على بضائع كينز وبهذا فإنه يمثل الاساس الفلسفي لفردمان أهم أنصار اقتصاد السوق.
- أسس سنة 1947 جمعية " مون بلدن " في سويسرا لمناهضة الدعوات الشمولية وتدخل الدولة واعتبرته الأوساط اليسارية رجعي حتى إن هرمان فينز كتب كتابات للرد على هايك عنوانه " الطريق إلى الرجعية " سنة 1945 .
- لقد انتقد بشدة هايك النظر الشمولية مثل الفاشية والنازية (اليمن المتطرف) والماركسية (اليسار المتطرف) لأن هذه النظم تمتاز بسيطرة السياسة السلطة على مقدرات المجتمع وبتلاشي فيها دور الفرد.
- يعرف هايك النظم الشمولية بأنها تبحث عن المدينة الفاضلة أو البيوتوبيا وربط بين تحقيق هذه المدينة الفاضلة وبين فكرة تنظيم المجتمع ورفض بالتالي فكرة المدينة الفاضلة لأن

[66] رواء زكي ، **مرجع سابق** ، ص 97.

المجتمع ليس بالمادة الصماء يتم تشكيلها وفقاً لإرادة الحاكم وإنما المجتمع هو كائن متطور بقوى ذاتية.

- بين هايك في كتابه الأخير " الغرور القاتل " أنه ليس صحيحاً أن العقل وحده يغير النظم الاجتماعية فهناك بين العقل والغريزة منطقة هامة تخضع لمؤثرات أخرى للتغيير وهي تلك الناجمة عن التطور الثقافي . فاغلب النظم الاجتماعية لم تنشأ نتيجة تصور عقلي وإنما نتيجة للخبرة التاريخية المتراكمة التي اثبتت فاعليتها ونجاحها. والعقل لايجب أن يأخذ كمعطاء بقدر ما هو نتيجة للتطور الثقافي والحضاري ومن هنا تظهر أهمية دور التطور وتراكم الخبرات والتجارب في نشأة النظم الاجتماعية فاللغة والسوق والنقود والأوراق التجارية لم تنشأ نتيجة فكرة عبقرية وإنما نتيجة حاجة المجتمع لذلك.
- يقول هايك عندما تظهر الدولة كجحيم فإن ذلك يكون عادة نتيجة محاولة الأفراد إقامة الجنة على الأرض.

كما حذر هايك إخضاع الاقتصاد لبعض العلاقات الرياضية والإفراط في إدعاء العلمية والمحاولات لتشبيه الاقتصاد بالعلوم الطبيعية تضر أكثر مما تنفع حيث يلتجأ الباحث أحياناً إلى بعض العلاقات الهامشية التي تقبل القياس ويستمد عن العوامل الحقيقية المؤثرة لمجرد أنها غير قابلة للقياس.

- انتقد التخطيط الشامل المركزي عندما لايقتصر دور الدولة على وضع الإيطار المناسب للجميع والتدخل بإفراط في إدارة المجتمع فالتخطيط هنا يستبعد السوق ويحل محلها.

تدخل الدولة بالإدارة الشاملة والمركزية وإتخاذها للقرارات في كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي يبعد الدولة عن فكرة دولة القانون وإتباع اقتصاد الأوامر وليس باقتصاد القواعد (أي دولة القانون) .

تلعب فكرة دولة القانون دوراً محورياً في تصور هايك للمجتمع الحر ودولة القانون تعني أن تكون جميع أفعال الحكومة محددة وفقاً لقواعد عامة معروفة مسبقاً بما لا يترك مجالاً للتحكم أو المفاجأة أمام أفعال الحكومة وهكذا يمكن تجنب دولة الأوامر.

- توسع دور الدولة يتعارض مع الديمقراطية لعدة أسباب منها :

- لايمكن حصول اتفاق عام في بعض الأمور التي تتعارض فيها المصالح وبالتالي تفرض إرادة الدولة بالسلطة والقهر.
- سياسة التخطيط المركزي تعتمد على الفنيين وقد يختار هؤلاء السياسات حسب تفضلاتهم التي قد لا تتفق مع رغبة الأغلبية.

- يعتقد هايك أن النظم الشمولية تستبعد عادة أفضل العناصر من الحكام تستعمل العناصر الانتهازية كما يعتقد بأ، النظم الشمولية تلتجأ إلى تعبئة الرأي العام وراء خططها وقراراتها دون كثير من الاعتبار للحقيقة ذاتها لأن المسؤولين يريدون ان يوهموا الشعب بان المصلحة العامة تبرر كل شيء . [67]

بوكنان ونظرية الاختيار العام :

الاقتصاد في الأمر يهتم بعلاقات التبادل ويغلب عليه اعتبارات المصلحة الخاصة أما السياسة تهتم بقرارات السلطة بالتالي المصلحة العامة وبالتالي جاءت مدرسة الاختيار العام بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الجاري أو الاقتصادي.

- من الممكن حسب هذه المدرسة استخدام أدوات التحليل الاقتصادي على أكثر من وجه في النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة والبيروقراطية فرجال السياسة والإدارة ليسو منزهين عن البحث عن مصالحهم الخاصة بالتالي فإذا كانت البيروقراطية تعبر عن المصلحة العامة فهذا لايعني أن المسؤولين عليها هم أشخاص لهم مصالحهم الذاتية وبما أن الدولة تملك

[67] عدل زكي ، نقد الاقتصاد السياسي ، القاهرة ، دار النور ، 1999، ص 125.

أساليب القهر المشروع فتجد مشروعيتها في حماية مصالح فئة معينة فقط تتعارض مصلحة المجتمع .

- يعتبر بوكنان من أهم الاقتصاديين الذين درسوا سلوك رجال السياسة والإدارة حيث أكد أن هؤلاء هم منطبقون مع أنفسهم وتحركهم المصالح الذاتية وهم مثل المنتج الذي يسعى لتحقيق أرباح ومصلحتهم تتمثل في الجاه والنفوذ والسلطة أو الكسب المادي وهؤلاء لا يتحملون تكاليف قراراتهم وإنما تتحملها الخزانة العامة وبالتالي المواطن العادي السلوك البيروقراطية يمتاز بالتبذير ويظهر ذلك من خلال عجز الميزانية العامة لكن مزايا وعائدات الانفاق على البيروقراطية تعود بالنفع على رجال السياسة والإدارة والعائد يتمثل في السلطة وزيادة النفوذ.
- أخذت نظرية المصلحة العامة أو ما يعرف بالسلع العامة اهتماماً كبيراً من عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيك مثل سمويليسون . [68]

خلاصة :

نظرية الاختيار العام أرست الأساس المنطقي لعدم كفاءة سلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال وساهمت في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة.

خاتمة:

من ما سبق يمكن أن نستنتج النتائج التالية :

1-مادة الاقتصاد السياسي مادة حركية ديناميكية و غير مستقرة ستاتيكية، تخضع للدراسات النقدية و الفحص و التمحيص و محاولات التحديث المستمرة.

[68] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، القاهرة ، عالم المعرفة ، 2001، ص 89.

2-عدم الاجماع حول تعريف موحد متفق عليه بين المفكرين و المختصين ، بسبب التوسعة المستمرة لحقل الاقتصاد السياسي، و الانتقال من النظرة الضيقة (كيفية إدارة مسألة ندرة الحاجيات)، الى النظرة الشمولية التي ترتكز علة المسائل الحديثة في الاقتصاد السياسي.

3-تعدد الأطر النظرية المحاولة لتفسير ظاهرة الاقتصاد السياسي و سيرورتها و تفاعلاتها ، من مقاربات مختلفة قائمة على فرضيات و مسلمات تم اختبارها في كل مرحلة زمنية ، مع مراعاة الخصوصية لكل مرحلة.

4-تعتبر المدرسة الرأسمالية بقيادة أدم سميث و ديفيد ريكاردو أهم مدرسة من ناحية التأثير على حقل الاقتصاد السياسي ، و كل النظريات الأخرى حولت اما نقد هذه النظرية الكلاسيكية من جهة ، أو تعزيز للفرضيات و المسلمات التي تؤمن بها من جهة أخرى .

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1-إسماعيل محمد هاشم ، **علم الاقتصاد** ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1975.

2- رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة**- ، عالم المعرفة ، اوكتوبر 1997.

3-راشد البراوي ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1976.

4-جمال الدين محمد سعيد ، **النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية و الاشتراكية** ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2001.

5-باهر محمد علثم ، **المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي** ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ،1993.

6-بيتر تايلور، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر – الاقتصاد العالمي – الدولة القومية**، عالم المعرفة ، جوان2002.

7- حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، **ما العولمة** ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 2000.

8- محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الإسكندرية، دار المعرفة، 1993.

9- حسن يحيى ، **تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث** ، الامارات العربية المتحدة ،دار القلم، 2003.

10- ياسر حسن ، **العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا .. الانطولوجيا .. الاكسيمولوجيا** ، بغداد ،مطبعة دار الرواد المزدهرة ، 2006

11- كاظم محسن ، **تاريخ الفكر الاقتصادي أبتداءاً من نشأته وأنتهاءاً بالماركسية** ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1989.

12- هيرتس نورينا ، **السيطرة الصامتة** ، ترجمة صدقي حطاب ، الكويت ،عالم المعرفة ، 2007.

13- الامين عبد الوهاب ، **التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة** ، جدة ،دار حافظ للنشر والتوزيع ، 2000.

14- حسنين أبراهيم ، **الاقتصاد السياسي للأصلاح الاقتصادي** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1999.

15- سمير أمين ، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين** ، بيروت، دار الفارابي ، 2002.

16- أمين جلال ، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاروغواي – 1798-1998** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.

17- سمث آدم ، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم – الجزء الاول –** ، بغداد ، معهد الدراسات الستراتيجية ، 2007 .

18- السعدي زاير ، **الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية** ،المستقبل العربي العدد 249، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .

19- مجموعة الاقتصاديين السوفيت ، **الاقتصاد السياسي غير الماركسي – تحليل نقدي –** ، ترجمة عصام الخفاجي ، دمشق ، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية ، 1988.

20- كنونه رشيد ، **الاقتصاد الدولي** ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، 1980 .

21- نوربيرغ يوهان ، **دفاعاً عن الرأسمالية العالمية** ، عمان ،دار الحديبي ،

22- البيلادي حازم ، **دور الدولة في الاقتصاد** ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998.

23- كروجمان بول ، **عودة أقتصاد الكساد ،على أثر الازمة المالية التي ألمت بشرقي آسيا 1997-1998** ، الامارات العربية المتحدة ، دار السيخ زايد ،2008.

24- جندي عبد الحليم ، **الاخلاق في الاقتصاد الإسلامي** ، الإسكندرية، دار الكتاب الحديث،2015.

25- مقرن خالد ، **الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي** ، الرياض ، دار الجودة،2012.

26- أحمد نصار ، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي** ، الأردن ، دار النفائس ، 2016.

27- نوفل محمد ، **دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي** ، القاهرة ، جامعة الازهر، 2005.

28- وليام ستانلي ، الاقتصاد السياسي ، صنعاء ، دار العروبة ، 2008.

29- محمد زكي ، الاقتصاد السياسي للتخلف ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2003.

30- رواء زكي ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، الرباط ، دار الاحفودان للكتاب ، 1997.

31- عادل زكي ، نقد الاقتصاد السياسي ، القاهرة ، دار النور ، 1999.

32- رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، القاهرة ، عالم المعرفة ، 2001

باللغة الأجنبية:

1- David W. Pearce, **The Dictionary of Modern Economics**, U Mc Millan Press, London, 1983.

2-Barry Clark, "**Political Economy – a Comparative approach**", prager Publishers, one Madison Avenue, New York, 1991.

3-John stuart mill , **principales of political economy** , london , parker west strand ,vol1, 1996.

4-Daniel saros, **principales of political economy**, center for oprn education, wattford,2007.

5- P.Drucker,**The charged World Economy**. Foreign Affairs, Spring- 1986.

6-W. S. Thompson & D. L. Lewis, **Population Problems**, Tata., Mcgraw Pub. New Delhi, 1963.

7-K, C, Kamm eyer, **An Introduction to Population**, Clandlen Pub Comp, London, 1971.